

الشبهة الملحقة بربا البيوع

دكتور / جمال محمد يوسف

مدرس الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون بأسوط

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا للإيمان وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الأطهار وصحبه الخيرين الأبرار وعلى كل من سلك سبيلهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين .
وبعد ،،،

فإن الله سبحانه وتعالى قد أوضح للناس في القرآن الكريم حرمة الربا وتوعد الذي يتعاملون به بأشد عقوبة تقشعر من هولها القلوب وهى الحرب من الله ورسوله قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فأنذوا بحرب من الله ورسوله وأن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾^(١).

كما هدد النبي - صلى الله عليه وسلم - آكليته بالطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى فقد روى عن عبد الله بن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه^(٢).

(١) سورة البقرة الآيات رقم ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه قال الترمذى : حديث عبد الله حديث حسن صحيح.

انظر : المسند للإمام أحمد بن حنبل ج ١ ص ٨٧ : ط دار الفكر ، سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٤ ط دار إحياء السنة النبوية ، سنن الترمذى ج ٣ ص ٣ وما بعدها ط دار الفكر ، سنن ابن ماجه ج ٣ ص ٦٧٤ ط دار الريان للتراث.

ومما يؤسف له أن قطاعا كبيرا من المسلمين الآن يتعاملون بالربا المحرم بكافة صورته وأنواعه ويتحايلون عليه بشتى أنواع الحيل والمكر مع أن الفقهاء يقررون بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله فقد ثبت في الصحيحين عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله ألا وهي القلب " (١).

وهذا البحث يعالج قضية شبهة الربا بأبعادها الحقيقية حيث يهدف الإسلام بذلك : إلى سد الطريق أمام الربا المحرم شرعا فالربا أحق أن تحمى مراتعه وتسد طرائقه.

ولكي يحقق البحث الهدف منه فقد رأينا أن نقسمه إلى فصلين :

الفصل الأول :

عرضنا فيه تعريف شبهة الربا ، وحكمها وأنواعها ، ومراتب الشبهات وأثارها على عقد البيع.

الفصل الثاني :

تحدثنا فيه عن البيوع التي فيها شائبة الربا.

(١) الحديث متفق عليه بين البخاري ومسلم واللفظ له.

انظر : صحيح البخاري وفتح الباري عليه جـ ١ ص ٢٢٧ - ٢٣١ ط دار الفد العربي ، صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٦ ص ٣١ ط دار الحديث.

والله أسأل أن يكتب لهذا البحث القبول ، وأن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً
لوجهه الكريم إنه سميع الدعاء ، قريب مجيب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب.

دكتور / جمال محمد يوسف

مدرس الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

الفصل الأول

الشبهة وحكمها وأنواعها وأثرها على عقد البيع

ويشتمل هذا الفصل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : تعريف شبهة الربا.

المبحث الثاني : حكم شبهة الربا.

المبحث الثالث : أنواع الربا والشبهة.

المبحث الرابع : مراتب الشبهات وأثارها على عقد البيع.

المبحث الأول

تعريف شبهة الربا

شبهة الربا لفظ مركب من جزئين ولذا كان لابد في تعريفها من تعريف جزئها الشبهة ، والربا ، ولما كان الربا هو الذى تلحق به الشبهة فإن أساس البحث الصحيح يقتضى أن نتعرض أولا لتعريف الربا ثم نتناول تعريف الشبهة ونجعل ذلك في مطلبين :

المطلب الأول : تعريف الربا.

المطلب الثانى : تعريف الشبهة.

المطلب الأول

تعريف الربا

الربا في اللغة :

الزيادة مطلقا سواء كانت قليلة أو كثيرة بعقد كانت أو لا ، يقال : ربا الشيء يربوا إذا زاد ونما ، وأربيت : نميته ^(١) ، وقد ورد هذا المعنى في آيات كثيرة من القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ يحق الله الربا ويرى الصدقت ﴾ ^(٢) أي يضاعفها ويزيد فيها ، وقال تعالى : ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربوا عند الله ﴾ ^(٣) أي فلا ينمي ، وقال تعالى في صفة الأرض : ﴿ فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ﴾ ^(٤) أي علت ورائقت ، والعلو والارتفاع زيادة عن الأرض ، وقال تعالى : ﴿ أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ ^(١) أي أكثر أو أزيد عددا.

تعريف الربا في اصطلاح الفقهاء :

اختلف الفقهاء في تعريف الربا وبيان حقيقته ، علي النحو التالي :

(١) مختار الصحاح للرازي ص ٩٨ مكتبة لبنان ، لسان العرب لابن منظور : ج ٣ ص ١٤٧٥ - ط دار المعارف.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٦.

(٣) سورة الروم الآية رقم ٣٩.

(٤) سورة فصلت الآية رقم ٣٩.

تعريف الحنفية :

عرف فقهاء الحنفية الربا بتعريفات كثيرة يقترب بعضها من بعض من حيث اللفظ والمعنى نذكر منها ما جاء في الدر المختار من أنه عبارة عن : فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة.

شرح هذا التعريف :

قوله " فضل " أى فضل مال ولو حكما فيدخل فيه ربا النسئة.
" خال عن عوض " خرج به صرف الجنس بخلاف جنسه ، لأن الممنوع فضل المتجانسين.

" بمعيار شرعي " متعلق بمحذوف صفة لفضل ، المراد به الكيل والوزن فالمذروع والمعدود لا يتحقق فيهما الربا.
" مشروط لأحد المتعاقدين " أى مشروط ذلك الفضل للبائع أو للمشتري فلو شرط لغيرهما فليس بربا بل يبيعا فاسدا.

" في المعاوضة " ويحترز بهذا القيد عن الهبة فليس الفضل فيها بربا^(١).

تعريف الشافعية :

عرف الشافعية الربا بأنه : عقد علي عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد ، أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما^(٢).

(١) سورة النحل الآية رقم ٩٢.

(٢) راجع في ذلك: الدر المختار للحصفي وحاشية ابن عابدين عليه جـ ٥ ص ٢٩٤-٢٩٦ ط دار الفكر.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرمل جـ ٣ ص ٤٢٤ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، حاشية القليوبي علي شرح العلامة جلال الدين الحلبي جـ ٢ ص ١٦٦ ، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي ، تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب لأبي يحيى زكريا الأنصاري وحاشية الشرقاوى عليه جـ ٣ ص ٦٤-٦٦ مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

شرح التعريف :

" عقد " خرج به ما لو باع معاطاة فليس ربا من الكبائر وإن كان حراما.

" علي عوض مخصوص " أى عقد واقع علي عوض مخصوص ، والمراد بالعوض المخصوص : النقد والمطعوم فلا ربا في غيرهما كنجاس وحديد وغير ذلك.

" غير معلوم التماثل " هذا القيد يصدق بمعلوم التفاضل ، ومجهول التماثل والتفاضل ، وخرج به معلوم التماثل ؛ لأن معلوم التماثل ليس فيه ربا. في معيار الشرع " أى عادته من الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن ، ودخل بذلك ما لو كان معلوم التماثل في غير معيار الشرع كبيع الموزون كيلا، وبيع المكيل وزنا فإنه يعتبر مجهول التماثل في معيار الشرع.

" حالة العقد " قيد دخل به ما لو كان معلوم التماثل في معيار الشرع لا في حالة العقد كما لو تباعا قمحا جزافا وخرج البدلان متساويين فإنه لا يعتبر معلوم التماثل حالة العقد.

" أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما " معطوف علي "عوض" أي عقد واقع علي عوض الخ ، أو عقد علي تأخير ، والمراد بالتأخير : تأخير القبض ، والاستحقاق ، فالأول في ربا اليد ، والثاني في ربا النساء ، وأل في "التماثل" للعهد الشرعي ، أى التماثل المعتبر شرعا ، وهو لا يعتبر كذلك إلا في متحدى

الجنس ، وكذلك أل في "البديلين" أي البديلين المتحددين في علة الربا سواء اتحد جنسهما أم لا ^(١).

تعريف الحنابلة :

عرف الحنابلة الربا في الشرع بأنه : الزيادة في أشياء مخصوصة ^(٢). والمراد الزيادة هنا الزيادة الحسية ، والحكمية ، فالحسية هي التي يختص بها ربا الفضل ، والحكمية - الأجل - هي التي يختص بها ربا النسيئة ، إذ أن الأجل في أحد العوضين يبذل به عادة عوض زائدة. فالتعريف علي ذلك يشمل ربا الفضل ، والنسيئة.

وهذا لم أعثر فيما أطلعت عليه علي تعريف للرba عند المالكية وإنما اكتفوا في ذلك علي ما يبدو ببيان نوعيه.

تحليق علي التعريفات المتقدمة

إذا أمعنا النظر في التعريفات المتقدمة للرba يتضح لنا ما يلي :

- ١ - أن الرba بحسب اللغة معناه الزيادة مطلقا سواء كانت بعقد أم لا ، علي حين يراد به في الشرع كما هو منصوص عليه في تعريف الشافعية : العقد الواقع علي العوض المخصوص .. الخ فالمعنى اللغوي إذن أعم من المعنى الشرعي.

(١) انظر في شرح هذا التعريف : حاشية الشرقاوي علي تحفة الطلاب : ج ٣ ص ٦٥ وما بعدها ، حاشية القليوبي : ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٣٨ وما بعدها ط دار الغد العربي ، الروض المربع بشرح زاد المستنفع للبهوتي : ج ٢ ص ٢٠١ المكتبة الثقافية بيروت.

- ٢ - أن ربا القرض الذى جر نفعا للمقرض ليس داخلا في التعريفات السابقة فتكون غير جامعة لأفراد المعرف.
- وقد يدفع ذلك بأن هذه التعريفات للربا في البيوع فقط لا لمطلق الربا ، وربا القرض قسم مستقل لا يدخل ضمن البيوع الربوية.
- ٣ - أن التعريف الذى أورده وشرحه صاحب الدر من الحنفية مقيد بكونه بمعيار شرعي ، والتعريف بناء علي هذا القيد لا يدخل فيه ربا النسيئة إذ أنه يجرى في المذروع والمعدود لوجود الجنس.
- ٤ - أن التعريف السالف الإشارة إليه مقيد أيضا بكون الفضل مشروط لأحد المتعاقدين ، وهذا يشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك ؛ لأن الزيادة بلا شرط تعتبر من الربا.
- ٥ - أن تعريف الحنابلة للربا وإن كان يشير إلي نوعي الربا كما تقدم ، إلا أنه قد خلا من بيان الأمور الجوهرية التي تميز بين نوعيه وهو عيب فيه.
- ٦ - أن تعريف الشافعية في نظري يعد أحسن التعريفات ، فهو قد نص علي بيلن الأموال الربوية ، وأنواع الربا ، وما يختص به كل نوع ، فكان شاملا ومستوعبا لكل أفراد.

المطلب الثاني

تعريف الشبهة

الشبهة في اللغة :

الالتباس يقال : شبه عليه خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره .
وشبه الشئ بالشئ : مثله ، واشتبه عليه الأمر اختلط ولم يتميز ولم يظهر ، وتشابه الشينان أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا قال تعالى ﴿ إن البقر تشابه علينا ﴾ ^(١) والشبه : المثل والجمع أشباه ، وشبهت الشئ بالشئ أقمته مقامه لصفة جامعة بينهما ، والمشتبهات من الأمور : المشكلات والمتشابهات المتماثلات ^(٢) .

وهذه المعاني اللغوية للشبهة من الالتباس والاختلاط وعدم وضوح المعنى المراد هو الذى سار عليه شراح الحديث في معنى قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمو مشتبهات ... الخ " ^(٣) .
فقد ذكر النووى في شرح صحيح مسلم أن الأشياء ثلاثة أقسام :

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٧٠ .

(٢) راجع في ذلك : لسان العرب لابن منظور : ج ٤ ص ٢١٩٠ ، المصباح المنير للفيومي ص ١٥٩ ط المكتبة العصرية صيدا بيروت ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٧٤ دار المعارف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٣) الحديث قد مر تخريجه في مقدمة هذا البحث .

حلال بين واضح لا يخفي حله كالخبز والفواكه والزيت والعسل .. ،
 وحرام بين كالخمر والخنزير ، والميتة ، والدم المسفوح ، والزنا ، ومشبهات
 ليست بواضحة الحل والحرمة فلهذا لا يعرفها كثير من الناس ، ولا يعلمون
 حكمها ، وأما العلماء فيعلمون حكمها بنص ، أو قياس ، أو استصحاب أو غير
 ذلك^(١).

ويقصد بالشبهة في اصطلاح الفقهاء : ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت
 في نفس الأمر^(٢).

وبالنسبة لما نحن بصددده تكون شبهة الربا معناها : ما تشبه الربا وليس
 نفس الربا أو بتعبير آخر وجود صورة الربا.
 وتحقق هذه الشبهة في الغالب في البيوع التي تفضى إلى الربا علي
 تفصيل قادم إن شاء الله تعالى في الفصل الثاني.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٦ ص ٣٢ ، وراجع في نفس المعنى : عون المعبود شرح سنن أبي داود
 ج ٩ ص ١٧٧ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٤٧ ط دار الحديث ،
 سبل السلام للصنعاني ج ٤ ص ١٥٥٠ ط دار الحديث.

(٢) فتح القدير ج ٥ ص ٢٤٩ ط دار الفكر ، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٤ ص ط دار الفكر.

المبحث الثاني حكم الربا وشبهته

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الربا.

المطلب الثاني : حكم شبهة الربا.

المطلب الأول حكم الربا

لا يوجد خلاف بين الفقهاء في تحريم الربا ، والأصل في تحريمه الكتاب، والسنة ، والإجماع.

الكتاب :

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ ^(١)

وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى نهى عن أكل الربا المضاعف ؛ لأن أهل الجاهلية كان الواحد منهم إذا حل دينه قال لغريمه : إما أن تعطي وإما أن تربسي ، فإن أعطاه وإلا أضعف عليه الحق وأضعف له الأجل ثم يفعل كذلك إذا حل حتى يصير الحق أضعافا مضاعفة، فحظر الله تعالى ذلك لما فيه من الفساد ، ثم أكد

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١٣٠.

الزجر عليه بقوله : ﴿ واتقوا النار التي أعدت للكافرين ﴾ ^(١) فأخبر أن نار أكل الربا كنار الكافر ، وهذا الوعيد والزجر الشديد لا يكون إلا على شيء محرم ^(٢) .
 قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ^(٣) .
وجه الدلالة :

تدل هذه الآية دلالة واضحة وصريحة على جواز البيع وتحريم الربا ، إذ أن لفظ البيع عام مخصص بالربا وغير ذلك مما نهى عنه ومنع العقد عليه ^(٤) .
 قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ ^(٥) .

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١٣١ .

(٢) الحاوي الكبير للماردي : ج ٥ ص ٧٣ - مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٧٥ .

وقد أحاب الله سبحانه وتعالى بهذه الآية على العرب في الجاهلية الذين كانوا يقولون : إنما البيع مثل الربا ، أي أن من باع شيئاً يساوي عشرة في الحال بأحد عشر إلى شهر فإنه يجوز ، فكنا إذا أعطي العشرة بأحد عشر إلى شهر وجب أن يجوز ، لأنه لا فرق في العقل بين الصورتين ؛ ولأنه قد حصل التراضي من الجانبين بذلك والبياعات إنما شرعت لدفع الحاجات ، فنص الله تعالى على الفرق بين النوعين وكشف عن فساد هذه الشبهة وعن ضعفها ، إذ أن الزيادة في الرابا بمجرد الأجل ، وفي البيع لأجل المبيع ، والأجل ليس مالا أو شيئاً حتى يكون عوضاً عن الزيادة .

راجع في ذلك : مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي : ج ٣ ص ٦٥١ وما بعدها ط دار الفد العربي .

(٤) تفسير القرطبي : ج ٣ ص ٣٥٦ وما بعدها ط دار الحديث القاهرة .

(٥) سورة البقرة الآيتان رقم ٢٧٨ - ٢٧٩ .

وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى أمر بترك ما بقي من الربا بعد نزول هذه الآية ، وأنذر وتوعد المرابين بحرب من الله والرسول ، وهذا الوعيد والزجر الشديد لا يدل إلا على التحريم.

السنة :

ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات" (١).

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن هذا الحديث يدل دلالة قاطعة على تحريم الربا ، فقد بين النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الربا من السبع الموبقات - أي المهلكات - وأمرنا باجتنابها ، والاجتناب نهى عن القرب ، ولا يوجد نهى أقوى من ذلك في الدلالة على التحريم.

ما روي عن ابن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لعن أكل الربا ، ومؤكله ، وشاهديه ، وكاتبه" (٢).

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم.

انظر : صحيح البخارى مع الفتح : ج ٨ ص ٤٤٩ - ط دار الفد العربي ، صحيح مسلم بشرح النووي : ج ١ ص ٣٥٩ وما بعدها ط دار الحديث.

(٢) الحديث قد تقدم تربيته في مقدمة البحث.

وجه الدلالة :

أن هذا الحديث يدل على تحريم الربا ؛ لأن اللعن الذى هو الطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى لا يكون إلا لذنب شديد فيكون الربا محرماً.
ما روي عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية" (١).

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن هذا الحديث يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي فهو أشد من الزنا ، وإذا كان الزنا في غاية الفحش والقبح والفضاعة لما فيه من انتهاك الأعراض فأقبح منه الأكل من الربا ، إذ أن اثمه عند الله أشد من اثم من زنا ستا وثلاثين زنية ، وهذا الاثم الكبير لا يكون إلا على شئ محرم (٢).

الإجماع :

أجمع المسلمون على أن الربا محرم وإن اختلفوا في فروعه وكيفية تحريمه (٣) ، قال المارودى : حتى قيل إنه لم يحل في شريعة قط لقوله تعالى :

(١) الحديث رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح.

انظر : المسند للإمام أحمد بن حنبل : ج ٥ ص ٢٢٥ ط دار المعارف ، الترغيب والترهيب للمنذرى : ج ٢ ص ٥٠ ط دار الحديث ، نيل الأوطار للشوكان : ج ٥ ص ٢٢٤ وما بعدها.

(٢) انظر : نيل الأوطار للشوكان : ج ٥ ص ٢٢٥.

(٣) انظر : فتح القدير : ج ٧ ص ٣ ، البحر الرائق شرح كثر الدقائق لابن نجيم : ج ٦ ص ٢١٠ مطبعة دار الكتب العلمية ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ج ٣ ص ٢٨ مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، الحاوى الكبير للمارودى : ج ٥ ص ٧٤ ، مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشريبي الخطيب : ج ٢ ص -

﴿ وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ﴾ ^(١) يعنى في الكتب السالفة ^(٢).

الحكمة من تحريم ربا البيوع :

ذكر الفخر الرازي في تفسيره الحكمة من تحريم ربا البيوع فقال : "الربا يقتضى أخذ مال الإنسان من غير عوض ، لأن من يبيع الدرهم بالدرهمين نقدا أو نسيئة فيحصل له زيادة درهم من غير عوض ومال الإنسان متعلق بحاجته وله حرمة عظيمة ، قال صلى الله عليه وسلم : "حرمة مال الإنسان كحرمة دمه"^(٣) فوجب أن يكون أخذ ماله من غير عوض محرما"^(٤).

ومعنى هذا أن ربا البيوع فيه ضرر عظيم فهو يؤدي إلى أن يأخذ الإنسان مالا زائدا بغير عوض وتكون نتيجة هذا أن التاجر سيزداد غني علي حساب من يستحق العون والمساعدة من الفقراء والمساكين ولا ريب أن ذلك سيسبب العداوة والأحقاد بين الأفراد ويقضي علي روح التعاون الإيثاري بينهم.

٢١٠ وما بعدها مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، المغنى والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٣٩ ، شرح منتهى الارادات للبهوتي : ج ٢ ص ١٩٣ ط دار الفكر.

(١) سورة النساء من الآية رقم ١٦١.

(٢) اخاوى الكبير للماوردي : ج ٥ ص ٧٤.

(٣) الحديث أخرجه الدارقطني عن عمرو بن عثمان عن أبي شهاب بلفظ : "حرمة مال المؤمن كحرمة دمه" وأخرجه البزار أيضا وقال : تفرد به أبو شهاب.

انظر : التعليق المغنى علي الدارقطني ج ٣ ص ٢٦ ط دار المحاسن للطباعة بالقاهرة.

(٤) انظر : مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازي : ج ٣ ص ٦٤٧.

المطلب الثاني

حكم شبهة الربا

اتفق أكثر الفقهاء علي تحريم ما فيه شبهة الربا ، ^(١) إذ أن الربا من الكبائر فتلحق به الشبهة احتياطاً ولا سيما إذا كانت هذه الشبهة قوية ، وأما إذا كانت هذه الشبهة ضعيفة وهي ما تسمى بشبهة الشبهة فلا يكون لها حكم فالشبهة هي المعتبرة دون النازل عنها ^(٢).

وما يدل علي تحريم شبهة الربا ما روى عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول : "إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمي ألا وإن حمي الله محارمه" ^(٣).

وجه الدلالة :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد منع من الإقدام علي المتشابهات مخافة الوقوع في المحرمات وذلك سداً لذريعة الفساد ^(٤).

(١) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٩٥ ، ط دار الفكر ، تبين الحقائق : ج ٤ ص ٩٦ ، بداية المجتهد ج ٢ ص

١٠٦ وما بعدها ، ط دار الفكر ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٤٨١ .

(٢) البناء : ج ٦ ص ٥٣٨ ، تبين الحقائق : ج ٤ ص ٨٩ .

(٣) قد سبق تخريج هذا الحديث في مقدمة هذا البحث .

(٤) تفسير القرطبي : ج ٣ ص ٣٦٠ .

كما روي عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله - صلي الله عليه وسلم - يقول : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " ^(١) وروي عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : إن آخر ما نزلت آية الربا وإن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - قبض قبل أن يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة" ^(٢) والريبة هي شبهة الربا.

وقال ابن مسعود : كنا ندع تسعة أعشار الحلال مخافة الحرام" وعلي ذلك كان السلف الصالح رضي الله عنهم ^(٣).

وبذلك تظهر لنا الحكمة من وراء القول بتحريم شبهة الربا :

وهي سد الطريق أمام الربا المحرم قطعاً.

وحسب أرباب الشبهات من التجار وغيرهم :

أن يعلموا ما أعلنه الحق تبارك وتعالى للمرابين والمحتالين عليه بالتخبط والحرب من الله ورسوله والخلود في النار حتى يتجهوا إلى البيع الحلال ويفروا من هذه العقوبات القاسية إلى أمن البراءة وطريق الاستقامة.

(١) الحديث رواه الإمام أحمد والنسائي والترمذي وصححه الحاكم وابن حبان.

انظر : المسند للإمام أحمد بن حنبل : ج ١ ص ٢٦٢ ط دار المعارف.

(٢) رواه ابن ماجه وإسناده صحيح ورجاله موثقون.

انظر : سنن ابن ماجه ج ٣ ص ٧٦٤ ط دار الريان للتراث.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي : ٤ ص ٩٦.

المبحث الثالث

أنواع الربا والشبهة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أنواع الربا.

المطلب الثاني : أنواع شبهة الربا.

المطلب الأول

أنواع الربا

اتفق الفقهاء على أن الربا يوجد في شيئين : في البيع ، وفيما تقرر في
الذمة من بيع أو قرض أو غير ذلك.

فأما الربا فيما تقرر في الذمة فهو ربا الجاهلية أو ربا الديون أو القروض
وغالبا ما كانت العرب تفعله من قول أحدهم للمدين إما أن تقضى وإما أن تربى،
فإن قضاه أخذ ، وإلا زاده في حقه وزاد الآخر في الأجل.

وهذا النوع محرم باتفاق الفقهاء وهو الذى عناه النبي - صلى الله عليه
وسلم بقوله في حجة الوداع : "ألا وإن ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه
ربا العباس بن عبد المطلب" (١).

(١) الحديث رواه مسلم - مطولا في كتاب الحج وأبو داود.

وأما الربا في البيع عند جمهور الفقهاء نوعان :

ربا الفضل ، وربا النسيئة ^(١).

وزاد الشافعية نوعا ثالثا سموه ربا اليد ^(٢).

النوع الأول ربا الفضل وحكمه

الفضل في اللغة : الزيادة وهو ضد النقص ^(٣).

وأما معناه في اصطلاح الفقهاء فقد عرفه الكاساني من فقهاء الحنفية بأنه:

زيادة عين مال شرطت في عقد البيع علي المعيار الشرعي وهو الكيل أو الوزن

في الجنس ^(٤).

= انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٤ ص ٤٣١ وما بعدها ، سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٤ وما بعدها.

(١) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٧٢ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد : ج ٢ ص ٩٦ ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٣٩.

(٢) مغني المحتاج : ج ٢ ص ٢١ ، نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٢٤.

(٣) لسان العرب : ج ٥ ص ٣٤٢٨.

(٤) بدائع الصنائع للكاساني : ج ٥ ص ٢٧٢.

ويمكن أن يعرف بربا الفضل عند المالكية بناء علي ما ذكره في الأشياء التي يحرم التفاضل فيها بأنه : بيع نقد أو طعم ربوي بجنسه يدا بيد متفاضلا^(١).

وعرفه الشافعية بأنه : البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر^(٢).

وقيل هو : زيادة أحد العوضين في متحد الجنس^(٣).

وعند الحنابلة يمكن أن يقال في تعريفه بأنه : بيع الجنس بجنسه من كل مكيل أو موزون حالا متفاضلا^(٤).

وإذا دققنا النظر في هذه التعريفات يظهر لنا ما يلي :

١ - أن هذه التعريفات تبين أن البديلين إذا اختلفا جنسا فزيادة أحدهما علي الآخر لا تعد ربا فيجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا إذا كان يدا بيد ويجوز بيع القمع بالأرز متفاضلا إذا كان يد بيد.

٢ - أن المراد بالزيادة : الزيادة في عين المال أى أنه ينظر في تحقيق الفضل أو الزيادة إلى القدر والكمية لا إلى القيمة.

٣ - أن تعريف الكاساني الحنفي قد نص علي كون هذه الزيادة مشروطة في عقد البيع ولو ترك ذلك لكان أولي وأحسن ؛ لأن الربا كما سبق أن ذكرنا يتحقق بالزيادة مطلقا مشروطة كانت أو غير مشروطة.

(١) مواهب الجليل للحطاب : ج ٤ ص ٣٠٠ دار الفكر ، حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير : ج ٣ ص ٢٨.

(٢) مغنى المحتاج : ج ٢ ص ٢١ ، نهاية المحتاج : ج ٣ ص ٤٢٤.

(٣) حاشية القليوبي علي شرح العلامة جلال الدين المحلي : ج ٢ ص ١٦٧.

(٤) انظر : المغنى والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٤٠.

٤ - أن إضافة البيع للنقد والطعام الربوى في التعريف الذى استخلصناه لفقهاء المالكية أخرج به ما ليس بنقد ولا طعام كالحيوان والعروض ونحو ذلك، كما أخرج به الطعام غير الربوى أى غير المققات والمدخر حيث لا يجرى فيه الربا عندهم.

٥ - أن التقييد بالحلول في تعريف المالكية والحنابلة أخرج به بيع النقد والطعام بجنسه مؤجلاً فإنه لا يعتبر ربا فضل وإنما هو ربا نساء ولو كانا بغير زيادة.

حكم ربا الفضل

اختلف الصحابة في حكم ربا الفضل ، فذهب الجمهور منهم وكافة الفقهاء إلى تحريم ذلك كالنساء.

وذهب عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وأسامة بن زيد ، وزيد بن أرقم ، والبراء بن عازب إلى إباحته (١).

(١) البحر الرائق : ج ٦ ص ٢١٠ ، حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ٢٨ ، الحاوى للمواردى : ج ٥ ص ٧٦ ، المغنى والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٣٩ ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكان : ج ٣ ص ٦٦ وما بعدها مطبعة دار الكتب العلمية ، شرح كتاب النيل وشفاء العليل لأطفيش ج ٨ ص ٣٨ وما بعدها مكتبة الإرشاد جدة.

الأدلة

استدل الجمهور القائلون بحرمة ربا الفضل بالسنة منها :

١ - ما روى عن عبادة بن الصامت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

"الذهب بالذهب ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء

يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" (١).

٢ - ما روى عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وفي لفظ : " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشقوا بعضها

علي بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشقوا بعضها

علي بعض ، ولا تبيعا منها غائباً بناجز " (٢).

وفي لفظ : " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر ، والشعير

بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل يدا بيد ، فمن زاد أو

استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي فيه سواء" (٣).

٣ - ما روى عن عثمان بن عفان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :

"لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين" (٤).

(١) الحديث رواه مسلم. انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦ ص ١٦.

(٢) الحديث متفق عليه.

انظر : صحيح البخاري مع الفتح : ج ٧ ص ٩٨ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦ ص ١١ وما بعدها.

(٣) رواه مسلم. انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ج ١٦ ص ١٢.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساقاة ومالك في الموطأ.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

تدل هذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب علي إيجاب المماثلة بين الأشياء المتحدة في الجنس وتحريم التفاضل فيها ؛ لأن النهي عن ذلك يقتضى التحريم ، كما أن قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث أبي سعيد : "فمن زاد أو استزاد فقد أربى" فيه التصريح بتحريم ربا الفضل.

أدلة القائلين بجواز ربا الفضل :

استدل القائلون بجواز ربا الفضل بالكتاب والسنة :

الكتاب :

قال تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ ^(١).

وجه الدلالة :

أن هذه الآية تدل علي جواز كل بيع ، وقوله سبحانه وتعالى بعد ذلك : "وحرم الربا" يتناول العقد المخصوص الذي كان مسمي فيما بينهم بأنه ربا ، إذ أن الألف واللام في لفظ الربا للعهد ، أى الربا الذى كان معهودا عند العرب في الجاهلية ولم يكن معروفا في ذلك الوقت إلا ربا النسئنة فيكون التحريم قاصرا عليه ، ولا يمكن أن يقال : إن ربا الفضل محرم بالأحاديث الواردة في ذلك ؛ لأن هذا القول يقتضى تخصيص ظاهر القرآن الكريم بأخبار الأحاد وهذا لا يجوز ^(٢).

-انظر : صحيح مسلم وشرح النووي عليه : ج ٦ ص ١٣ ، الموطأ للإمام مالك بن أنس : ج ٢ ص ٦٣٣

مطبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٢٧٥.

(٢) راجع وجهة نظر ابن عباس في تفسير الفخر الرازى : ج ٣ ص ٦٤٥ ط دار الفد العربي.

وقد نوقش الاستدلال بهذه الآية من وجهين :

الوجه الأول :

أن الصحيح أن هذه الآية عامة في تحريم كل ربا ^(١) ، فهي تتناول كل ما حرمه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من البيع الذي يدخله الربا ، ولقد ثبت أن العرب كانوا يتعاملون بربا الفضل وأثبتت الأحاديث هذه المعاملات.

الوجه الثاني :

أن الأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل ليست من أخبار الأحاد بل هي من قبيل المتواتر ^(٢) ، والمتواتر يفيد القطع واليقين بصحة المنقول فيجوز تخصيص ظاهر القرآن الكريم بهما ، ولو سلم أن هذه الأحاديث لم تبلغ حد التواتر فهي في أقل الأحوال من قبيل المشهور ومثله يجوز أن يخصص عموم القرآن الكريم ^(٣).

السنة :

بما روى عن أسامة بن زيد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا ربا إلا في النسيئة " ^(٤).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٢٠ ط دار الفكر.

(٢) البحر الرائق : ج ٦ ص ٢١٢.

(٣) راجع في جواز تخصيص عموم الكتاب بالحديث المتواتر والمشهور : إرشاد الفحول للشوكان ص ١٥٧ ، ط مصطفى البابي الحلبي أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٢٦ ط دار الفكر.

(٤) الحديث رواه البخاري ، ورواه مسلم بلفظ : " إنما الربا في النسيئة ".

انظر : صحيح البخاري وفتح الباري عليه ج ٧ ص ١٠١ وما بعدها ، صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦

وجه الدلالة :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر أن الربا لا يكون إلا في النسيئة وهذا يدل على انتفاء الربا في غيره ^(١).

وقد نوقش الاستدلال بهذا الحديث من عدة وجوه :

الوجه الأول :

أن حديث أسامة منسوخ بالأحاديث الدالة على تحريم ربا الفضل فقد قال النووي في شرحه لصحيح مسلم : وأما حديث أسامة (لا ربا إلا في النسيئة) وقد قال قائلون : بأنه منسوخ بهذه الأحاديث وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره وهذا يدل على نسخه ^(٢).

وهذه المناقشة مردودة : بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ^(٣).

الوجه الثاني :

أنه يمكن تأويل حديث أسامة للجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقد قيل " إن المعنى في قوله صلى الله عليه وسلم : " لا ربا إلا في النسيئة " الربا الأغلظ الشديد التحريم المتروعد عليه بالعذاب الأليم كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا فلان مع أن فيها علماء غيره وإنما القصد نفي الأكمل علما ، لا نفي أصل العلم ^(٤).

(١) الحاوي : ج ٥ ص ٧٦.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم : ج ٦ ص ٣٠.

(٣) فتح الباري : ج ٧ ص ١٠٢ ، السيل الجرار : ج ٣ ص ٦٧.

(٤) فتح الباري : ج ٧ ص ١٠٢ ، نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٢٧.

الوجه الثالث :

أن نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو المفهوم فيقدم عليه حدث أبي سعيد ، لأن دلالاته بالمنطوق ويحمل حديث أسامة علي الربا الأكبر ^(١).

الوجه الرابع :

أن حديث أسامة يمكن تأويله بحمله علي التبادل في الأجناس المختلفة فإنه لا يحرم فيها زيادة أحد البديلين علي الآخر كما صح من حديث عبادة بن الصامت : "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" ^(٢).

الرأي الرابع :

بعد أن بينا أراء العلماء في حكم ربا الفضل وأدلتهم فأنى أرى أن مذهب الجمهور في ذلك من القول بتحريم ربا الفضل هو الرأي الرابع لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة ؛ ولأن حديث أسامة الذي تعلق به القائلون بالجواز لا يعارض الأحاديث الصحيحة التي تدل علي تحريم ربا الفضل إذ قد أمكن الجمع بينهما كما بينا ذلك والعمل بالدليلين معا أولي من العمل بأحدهما وترك الآخر ، كما أن ابن عباس المستدل بحديث أسامة قد رجع عن قوله لما علم بالأحاديث الصحيحة التي تدل علي تحريم ربا الفضل.

فقد روي الحاكم أن ابن عباس كان يقول : " لا ربا إلا في النسيئة " فذكر له أبو سعيد الخدري حديثه عن ربا الفضل فقال : استغفر الله وأتوب إليه وكان

(١) فتح الباري : ج ٧ ص ١٠٢ ، سبل السلام للصنعان : ج ٣ ص ٨٤٤ ، نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٢٧.

(٢) المبسوط للرخصي ج ١٢ ص ١١٢ ط دار المعرفة بيروت لبنان ، الحاوي الكبير للمواردي : ج ٥ ص

٧٥ وما بعدها ، المغني والشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٣٤٠.

ينهى عنه أشد النهي " (١) وإن لم يثبت رجوع ابن عباس عن قوله فأجماع التابعين والفقهاء يرفع هذا الخلاف.

النوع الثاني

ربا النسبنة وحكمه

النساء والنسئ والنسبنة : التأخير يقال : نسأ الشيء أو الأمر نسئاً وأنسله : أخره قال تعالى : ﴿ إنما النسئ زيادة في الكفر ﴾ (٢) وهذا إشارة إلى ما كانت العرب تفعله في الجاهلية من تأخير حرمة شهر المحرم إلى صفر لكي يستباح القتال فيه فنهي الله عز وجل عنه.

ونسأ الله في أجله وأنسأ أجله : أخره ومن ذلك ما روى عن أنس بن مالك أن النبي - صلي الله عليه وسلم - قال : " من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه " (٣) ونسأ الشيء نسئاً : باعه بتأخير (٤).

وعلي هذا فالنسبنة : التأخير يكون في البيع أو الدين أو العمر.

(١) انظر : المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري : ج ٢ ص ٤٣ مطبعة دار المعرفة بيروت لبنان.

(٢) سورة التوبة الآية رقم ٣٧.

(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه.

انظر : صحيح البخاري : ج ٤ ص ٥٦ دار الفتح الإسلامي.

(٤) لسان العرب لابن منظور : ج ٦ ص ٤٤٠٣ ، المصباح المنير للفيومي ص ٦٠٤ وما بعدها ط دار المعارف

تحقيق د/ عبد العظيم الشناوي ، المعجم الوجيز ص ٦١١ وما بعدها.

وأما في اصطلاح الفقهاء فقد عرفه الحنفية بأنه : فضل الحلول علي الأجل وفضل العين علي الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس أو في غير المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس ^(١).

وعند المالكية يمكن أن يعرف فيقال : إنه يبيع النقد بالنقد أو الطعام بالطعام مؤجلا وفي غيرهما إذا تفاضلا واتحد جنسهما أو منفعتهما ^(٢).
وعرفه الشافعية بأنه عقد علي عوض مخصوص مع تأخير في البدلين أو أحدهما ^(٣).

وعند الحنابلة : التأخير في بيع كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل ليس أحدهما نقداً ^(٤).

وإذا نظرنا في هذه التعريفات يتبين لنا أن المعيار الذي يقوم عليه ربا النسئة هو أن يتفق البدلان في الجنس أو العلة وأن تقع المبادلة علي التأجيل كما لو قال البائع للمشتري بعثك أردبا من القمح الآن بأردب ونصف من القمح بعد ستة أشهر فهذه الصورة تعد من باب ربا النساء ؛ لأنه اتحد البدلان في الجنس والعلة ولأن نصف الأردب الذي زاد في الثمن لم يقابله شيء من المبيع وإنما هو في مقابلة الأجل فقط.

كما يعد من باب ربا النساء بيع أردب من الشعير بأردب يدفع له بعد ثلاثة أشهر ، فهذه الصورة يوجد فيها ربا النسئة ؛ لاتحاد البدلين في الجنس

(١) بدائع الصنائع للكاساني : ج ٥ ص ٢٧٢.

(٢) مواهب الجليل : ج ٤ ص ٣٠٠.

(٣) حاشية الشرقاوى : ج ٣ ص ٦٥.

(٤) الروض المربع بشرح زاد المستقنع للبهوتي : ج ٢ ص ٢٠٤ المكتبة الثقافية ببيروت.

والعلة ووقوع المبادلة علي التأجيل ، وأما سبب التحريم بالرغم من التساوي في القدر والكمية فيرجع إلى أن أحد العاقدين لا يقبل عادة تسليم أحد العوضين إلا عند وجود الزيادة في القيمة ^(١) ؛ ولأن هذه الصورة قد تكون ذريعة إلى الربا الحقيقي وهو أن يزيد في نظير التأخير.

وكذلك يعد أيضا من باب ربا النسئنة بيع الذهب بالفضة مؤجلا والحنطة بالشعير وكذلك كل شئئين اشتركا في علة الربا.

وأما إذا كان البدلان من جنسين مختلفين كمبادلة الذهب بالشعير أو الفضة بالملح فمثل هذه المبادلة لا تعد من الربا لاختلاف الجنس والعلة.

مكم ربا النسئنة

أجمع أهل العلم علي تحريم ربا النسئنة سواء كان بيعا أو قرضا وأن التعامل به من أكبر الكبائر ^(٢) ، واستدلوا علي ذلك بما سبق أن ذكرناه من الايات الدالة علي تحريم الربا فهي بعمومها تحرمه ، وبالسنة فقد وردت نصوص كثيرة تدل علي التحريم منها حديث أبي سعيد الخدري فبعد أن بين النبي - صلي الله عليه وسلم - ما يجري فيه الربا قال : " لا تبيعوا منها غائبا بناجز " ^(٣) أى حاضرا بمؤجل ، ومنها حديث عبادة بن الصامت : " . . . إذا اختلفت

(١) الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي : ج ٤ ص ٤٢ مطبعة دار المعرفة بيروت لبنان.

(٢) انظر : مراجع الفقهاء السابقة في تحريم الربا في نفس المواضع المشار إليها.

(٣) سبق تخريجه ص من البحث

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد " (١) أى من غير تأخير وهذا صريح في تحريم ربا النسينة.

النوع الثالث

ربا اليد

ربا اليد : هو البيع مع تأخير قبض العوضين أو أحدهما بلا أجل (٢)، أى أن يتم بيع الأشياء المختلفة في الجنس من غير قبض في مجلس العقد ، وهذا النوع يدخل في ربا النسينة عند الحنفية في قولهم كما مر . . فضل العين علي الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس . . .

ويبدو لي أن فقهاء الشافعية قد سموا هذا النوع بربا اليد أخذاً من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " . . يدا بيد " (٣) فهذا اللفظ يدل علي وجوب التقابض قبل التفرق بالأبدان من مجلس العقد وأخذ من حديث عمر عند البخارى ومسلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء . . . " (٤) أى خذ واعط.

(١) سبق تفريجه ص من البحث.

(٢) معنى المحتاج : جـ ٢ ص ٢١ ، حاشية الشرقاوى : جـ ٣ ص ٦٥.

(٣) مر تفريجه من البحث.

(٤) انظر : صحيح البخارى مع الفتح : جـ ٧ ص ٩٤ وما بعدها ، صحيح مسلم بشرح النووي : جـ ٦

ص ١٥.

المطلب الثاني

أنواع شبهة الربا

الشبهات التي تؤثر علي عقد البيع وتجعله ربويا يمكن ضبطها في ثلاثة أنواع : شبهة المحل ، والحكم ، وثمة شبهة أخرى تكون في الجنس وهو أحد وصفي علة الربا عند الحنفية والحنابلة في ظاهر المذهب والزيدية والإمامية وبعض الإباضية (١) .

(١) العلة : هي وصف ظاهر منضبط متعدد مناسب للحكم ، وقد أجمع العلماء علي تحريم الربا في الأصناف الستة وهي الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعر والتمر والملح واختلفوا فيما سوى هذه الأصناف فقال الظاهرية : إنه لا ربا فيما عدا الستة المنصوص عليها ولا يتعدى الربا عنها إلى ما سواها ممسكا بالنص ونفيا للقياس .

المحلي لابن حزم جـ ٧ ص ٤٠٣ ط دار الفكر وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الربا لا يختص بهذه الأصناف الستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة واختلفوا فيها إلى عدة آراء:

الرأى الأول : ذهب الحنفية والحنابلة في ظاهر المذهب والزيدية والإمامية وبعض الإباضية إلى أن علة تحريم الربا **القدر والجنس ؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾** سورة الشعراء ١٨١ - ١٨٢ ، ولما رواه أبو سعيد الخدري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استعمل رجلا علي خيبر فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "أكل تمر خيبر هكذا ؟" قال: لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : لا تفعلوا ولكن مثلا بمثل ، أو يبعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان " رواه مسلم جـ ٦ ص ٢٤ من شرح النووي عليه .

وجه الاستدلال : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيت الصاع بالصاعين عند اتحادهما في النوع ثم قال : وكذلك الميزان أى الموزون بطريق الكناية ، لأن الميزان ليس من أموال الربا .

واستدلوا أيضا من جهة المعقول : بأن قضية البيع المساواة ، والمؤثر في تحقيقها الكيل والوزن ، والجنس ، فإن الوزن أو الكيل يسوى بينهما صورة ، والجنس يسوى بينهما معنى فكانا عليه للربا .

الرأي الثاني : ذهب الإمام الشافعي في الحديد وهو الأظهر والإمام أحمد في رواية عنه وبعض الإباضية إلى أن العلة في الذهب والفضة الثمنية وهي علة قاصرة فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من المعادن الأخرى ؛ لأن الذهب -

ولنشر إلى كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة بكلمة موضحة مبينة :

- والفضة هما جنس الأثمان وقيم المتلفات غالباً. والعلة في الأصناف الأربعة الباقية الطعم فيتمدى الربا إلى كل مطعوم وذلك لما ثبت في صحيح مسلم عن معمر بن عبد الله قال : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل " صحيح مسلم بشرح النووي جـ ٦ ص ٢٣ .

وجه الاستدلال : أن اسم الطعام يتناول كل مطعوم ، فكان عموم هذا الحديث يشير إلى أن علة الربا في المطعومات الطعم ؛ لأن الحكم إذا علق باسم مشتق من معنى كان ذلك المعنى علة لذلك الحكم.

الرأى الثالث : ذهب الإمام الشافعي في مذهبه القدم وللإمام أحمد في رواية عنه إلى أن العلة في الذهب والفضة الثمنية وفيما عدا ذلك من الأصناف الأربعة الطعم مع الكيل أو الوزن ، وذلك لحديث معمر السالف الإشارة إليه فقد اعتبر النبي - صلى الله عليه وسلم الطعم مع المائلة ، والمائلة لا تكون إلا بالكيل أو الوزن فدل هذا على أن الربا لا يحرم إلا في مطعوم يكال أو يوزن.

الرأى الرابع : ذهب المالكية إلى أن علة تحريم الربا في الذهب والفضة غلبة الثمنية وقيل : مطلق الثمنية ، وفي الأصناف الأربعة الباقية الاقنيات والأدخار ؛ لأن حاجة الناس إلى هذه الأصناف أعظم من احتياجهم إلى غيرها لأنها أقوات العالم فوجب أن يجري فيها الربا.

ويدل على أن مذهب المالكية هو الراجح ، لأن علة الشيء في ثبوت حكمه ما كان مقصوداً من أوصافه ، ومقصود الذهب والفضة هو أن يكونا ائماناً ، فافتضى أن تكون مطلقاً الثمنية هو علة الحكم ، وكذلك في الأصناف الأربعة الباقية : أعظم الأوصاف فيها الاقنيات والأدخار فكان ذلك علة للربا ؛ ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ليحرم ربا البيوع إلا حرصاً على أقوات المسلمين ، ولأن الذي يقتات ويدخر هو الذي تقرر عليه حياة الناس وتكثر الحاجة إليه ؛ ولأنه لو جاز التفاضل في الأقوات لأدى ذلك بانطباع إلى كثرة التعامل بها عن طريق المقايضة وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى فقد لا يوجد في أيدي كثير من الناس ما يقايضون به فيقعون في حرج ومشقة في أمس ما تتوقف عليه حياتهم.

لمزيد من التفصيل : راجع : بدائع الصنائع : جـ ٥ ص ٢٧٢ ، تبين الحقائق جـ ٤ ص ٨٦ ، مواهب الجليل : جـ ٤ ص ٣٤٥ ، بداية المجتهد : جـ ٢ ص ٩٨ ، الحاوي : جـ ٥ ص ٩١ ، مغنى المحتاج : جـ ٢ ص ٢٢ ، المنقى والشرح الكبير : جـ ٤ ص ٣٤٢ ، البحر الزخار : جـ ٤ ص ط دار الحكمة اليمانية صنعاء ، المختصر النافع للمحلي ص ١٥١ ط وزارة الأوقاف ، شرح كتاب التيل وشفاء العليل : جـ ٨ ص ٤٣ مكتبة الإرشاد جدة.

النوع الأول : شبهة المحل :

إن محل الربا هو المال الربوي فإذا ظهرت فيه شبهة تؤدي إلى الربا فإنه في هذه الحال تكون الشبهة في المحل ومن أمثلة ذلك بيع الجيد بالردي في الأصناف الربوية ويتصور ذلك بأن يباع منها صنف واحد وسط في الجودة بصنفين أحدهما أجود من ذلك الصنف والآخر أردأ ، كأن يبيع مدين ^(١) من تمر وسط بمدين من تمر أحدهما أعلي من الوسط والآخر أقل منه فإن الإمام مالك يرد هذا البيع للشبهة ؛ لأنه قصد أن يدفع مدين من الوسط في مد من الطيب فجعل الردي وسيلة إلى تحليل ما لا يجب من ذلك ^(٢).

النوع الثاني : شبهة الحكم :

تتحقق هذه الشبهة بقيام الدليل بحل البيع في ذاته ولكن حقيقته كحقيقة الربا أي تحققت فيه الإباحة صورة ولم تتحقق معنى ، ومن المعلوم أن الربا إنما حرم لحقيقته ومفسدته لا لصورته كمن باع سلعة بمائة وخمسين إلى أجل ثم اشتراها ممن باعها بمائة نقدا فهذا حلال محض وعمل صحيح ولكن يشبه من أعطي مائة بمائة وخمسين فكان حراما ؛ لأن الله لا تخفي عليه خافية في الأرض ولا في السماء ، ولأن الأعمال بالنيات ^(٣) ، فليصنع أرباب الشبهات ما شاءوا

(١) المد : مكيل معروف وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز ، ورطلان عند أهل العراق ، والجمع أمداد.

المصباح المنير : ص ٢٩٢.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد : ج ٢ ص ١٠٤ وما بعدها.

(٣) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٩٥ ، أعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ص ٩٤ دار الكتب العلمية بيروت لبنان، شرح ابن العربي المسمى بعارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذی ج ٥ ص ٢٠٠ وما بعدها. ط درا الكتب العلمية بيروت لبنان.

فإنهم لا يخرجون بذلك عن بيع مائة مائة وخمسين إلى أجل ، فالمقصود معلوم ، والله لا يخادع ولا تروج عليه الشبهات ولا تلبس عليه الأمور.

النوع الثالث : شبهة الجنس :

الشبهتان السابقتان كانتا تتعلقان بالمحل ، والحكم ، أما الشبهة التي نحن بصدد الحديث عنها فهي تتعلق بالجنس.

ومعناه في اللغة :

الضرب من كل شيء والجمع أجناس ، وهو أعم من النوع فالحيوان جنس والإنسان نوع ^(١).

واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود فالحنطة والشعير صنفان عند الجمهور ؛ لأنهما شيئان اختلفت اسمائهما فوجب أن يكونا جنسين ؛ ولأن أفراد كل منهما في الحديث : " البر بالبر والشعير بالشعير " ^(٢) يدل على ذلك حيث جعل جنسين ^(٣).

وعند المالكية يعتبران صنفًا واحدًا فلا يجوز فيهما التفاضل في بيع بعضهما ببعض ^(٤) ؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم - الطعام بالطعام مثلاً بمثل ^(٥).

(١) المنصاح المنير : ص ٦٢.

(٢) قد سبق تخريجه ص من البحث.

(٣) البحر الرائق ج ٦ ص ٢١١ ، تكملة المجموع : ج ١٠ ص ١٥٧ ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٥٤.

(٤) بداية المجتهد : ج ٢ ص ١٠١ وما بعدها.

(٥) الحديث رواد مسلم.

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦ ص ٢٣ ، نيل الأوطار للشوكان : ج ٥ ص ٢٢٩.

وتتحقق الشبهة في الجنس :

إذا اتحد الجنس بين الشينين معنى باعتبار ما في ضمنهما ويختلفا اسما أو صورة ، وقد ضرب الزيلعي في تبين الحقائق مثلا لهذه الشبهة فقال تعقيبا علي قول النسفي في الكنز : " لا يبيع البر بالدقيق أو بالسويق " ^(١) يعني لا يجوز بيع الحنطة بأحدهما لا متفاضلا ولا متساويا ؛ لأنه جنسه من وجه وإن اختص باسم آخر فيحرم لشبهة الربا ؛ لأن أحدهما بر والآخر أجزاؤه أو أحدهما دقيق والآخر أجزاؤه وهذا لأنه بالطحن لم يوجد إلا تفريق الأجزاء والمجتمع بالتفريق لا يصير جنسا آخر فبقيت شبهة المجانسة وثبتت الشبهة تكفي لثبوت حرمة الربا ^(٢).

(١) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير والجمع أسوقة.

لسان العرب : جـ ٣ ص ٢١٥٦ ، المصباح المنير : ص ١٥٤.

(٢) تبين الحقائق : جـ ٤ ص ٩٥ وراجع في نفس المعنى مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : جـ ٢ ص ٨٧ ط دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع ، البناية : جـ ٦ ص ٥٥١ ، ط دار الفكر.

المبحث الرابع

مراتب الشبهات وأثارها على عقد البيع

إن الشبهات ليست مرتبة واحدة في القوة ، فمنها شبهات قوية : وهي ما كثر قصد الناس فيها إلى الربا كبيع وسلف ، وسلف بمنفعة فإن قصد الناس في ذلك إلى الربا يكثر فنزلت الشبهة عليه كالنص عليه ، وهذه الشبهة يجب اجتنابها ويحرم الاقدام عليها ، ومنها شبهات ضعيفة وهي التي قل قصد الناس فيها إلى الربا مثل أن يبيعه ثوبين بعشرة إلى شهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الأجل أو قبله فقد آل أمره إلى أنه دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بثوب إلى الأجل لأنه قد يخشي عليه من السرقة أو التلف^(١).

والشبهات التي تتعلق بالمحل ، والحكم ، والجنس كلها شبهات قوية ؛ لأن أساسها أنها تضارع الربا المحرم ويكثر قصد الناس فيها إلى الربا. وعلي ضوء ما تقدم يمكن أن نقسم الشبهة من حيث أثارها إلى قسمين شبهات قوية يثبت بها الربا ويترتب علي ثبوت الربا بها ثبوت التحريم ، وشبهات ضعيفة لا يثبت بها الربا ولا يكون الشخص قد ارتكب حراما.

(١) مواهب اجليل للحطاب : ج ٤ ص ٣٨٨-٣٩١ ، شرح الخرشبي : ج ٥ ص ٩٣ وما بعدها . ط دار صادر بيروت لبنان.

وأما أثر شبهة الربا علي عقد البيع :

فإنه من المقرر أن شبهة الربا لها نفس الأثر المترتب للربا علي عقد البيع ؛ لأن حقيقة الربا كما هي مفسدة للعقد فشبهة الربا مفسدة له أيضا ^(١) ؛ ولذلك لا بد لنا من توضيح أثر الربا علي عقد البيع وهذا ما سوف نبينه علي النحو التالي :

حكم البيع المشتمل علي الربا :

اختلف الفقهاء في حكم البيع المشتمل علي الربا علي رأيين :

الرأي الأول :

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، إلى أن البيع المشتمل علي الربا يكون باطلا ^(٢) ؛ لأن الربا منهي عنه شرعا ، والنهي يقتضي الفساد أو البطلان ؛ ولما روي عن أبي سعيد الخدري قال : " جاء بلال بتمر برني " ^(٣) فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أين هذا ؟ فقال بلال : تمر كان عندنا ردئ فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك أوه ^(٤) عين الربا لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتري به " ^(٥).

(١) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٨٧.

(٢) بدائع المختهد : ج ٢ ص ١٦٩ ، الأشباه والنظائر للسيوطي : ص ٢٨٦ ط ، المستصفي للفرزالي ص ١١٣ ، الروض المربع ج ٢ ص ٢٤٠.

(٣) البرقي : ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر .

انظر : لسان العرب ج ١ ص ٢٧٠.

(٤) أوه : كلمة يقوفا الرجل عند الشكاية والتوجع ، وهي ساكنة الواو مكسورة الهاء ، وقد تغلب الواو ألفا فيقال : آه من كذا. المصدر السابق : ج ١ ص ١٧٨.

(٥) الحديث متفق عليه بين البخاري ومسلم واللفظ له.

وفي رواية قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا " (١).

وجه الدلالة :

أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " أوه " أى هو الربا المحرم نفسه، وقوله : " فردوه " يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه من الوجوه ، ولو كان هذا العقد صحيحا لما فسخ النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا البيع ، ولأمر برد الزيادة على الصاع ولم يفعل فدل هذا على البطلان (٢).

الرأى الثانى :

ذهب الحنفية إلى أن البيع المشتمل على الربا يكون فاسدا وليس بلطلا (٣)، والباطل عندهم غير الفاسد ، فالباطل : هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه ، والفاسد : هو ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه ، وعقد البيع المشتمل على الربا مشروع بأصله ، وإنما كان فاسدا بسبب الزيادة الربوية ، ولو زالت هذه الزيادة لكان العقد مشروعاً.

ويبدو لي أن رأى الحنفية هو الرأى الراجح ، لأن الضرر الذى لحق بالمتعاقدين الآخر إنما كان بسبب الزيادة الربوية فيه التى يقتصر مورد النهي عليها ولعل هذا هو ما يشير إليه قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ رِعْوسُ أَمْوَالِكُمْ

= انظر : صحيح البخارى مع الفتح : ج ٧ ص ٢٩٠ صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦ ص ٢٥.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٦ ص ٢٥.

(٢) تفسير القرطبي : ج ٣ ص ٣٥٨.

(٣) كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ج ١ ص ٢٥٩ ط دار الكتاب العربى ، المبسوط للسرخسى ج ١٢

ص ١٠٩ ط دار المعرفة بيروت لبنان ، البحر الرائق ج ٦ ص ١٣٧.

لا تظلمون ولا تظلمون»^(١) وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
ونذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾^(٢) فالنهي سببه الزيادة الربوية دون
أصل العقد ، فالعقد في ذاته أو أصله مشروع ، فإذا ردت الزيادة صح البيع وإلا
فلا.

وفوق ما ذكرناه فإن هذا الرأي له وجاهته من الناحية العملية فهو يؤدي
إلى كثرة تصحيح العقود وعدم الحكم ببطالها إذا أزيلت عنها أسباب الفساد.
وعلى ضوء ما تقدم :

فإن البيع المشتمل على الشبهة القوية يكون باطلا عند الجمهور ؛ لأن
النهي عن الربية وهي شبهة الربا يدل على البطلان.
وعند الحنفية فإن البيع المشتمل على شبهة الربا يكون فاسدا فإذا ردت
الزيادة المشتبه فيها بالربا يكون العقد صحيحا وإلا لا ، وهذا هو الراجح ؛ لما
قلناه في الربا.

والله أعلم بالصواب

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٢٧٩.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٨.

الفصل الثاني

أهم البيوع التي فيها شائبة الربا

قد عرفنا من الفصل الماضي كيف حرم الإسلام الربا وشبهته ، وعرفنا من حكمة هذا التحريم : أن الشارع قد قصد من تحريم شبهة الربا سد الطريق أمام الربا المحرم قطعاً.

ومر بنا أيضاً أن الشبهة قد تكون في المحل ، والحكم ، والجنس ، وكلها شبهات قوية يثبت بها الربا ، لأنها تضارعه ، ويترتب عليها فساد العقد ، ومنها شبهات ضعيفة لا يثبت بها الربا ولا يترتب عليها الفساد.

والآن نتجه إلى بيان أهم البيوع التي فيها شائبة الربا ليكون التاجر المسلم علي بينه من أمره ولا يقع في مهاوي الحرام. وسنفصل أحكام هذا الفصل في المباحث التالية :

المبحث الأول : بيع العينة.

المبحث الثاني : بيعتان في بيععة.

المبحث الثالث : ضع وتعجل.

المبحث الرابع : البيع بشرط السلف ، واسترداد المبيع عند رد الثمن "بيع الوفاء".

المبحث الأول بيع العينة

تمهيد :

شاع في الأونة المعاصرة هذا النوع من البيوع ولقي قبولا لدى بعض التجار الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح علي حساب من يستحق العون والمساعدة من المضطرين والمحتاجين ، إذ أن هذا البيع إنما يقع في الغالب من مضطر إليه وإلا فالمستغنى عنه لا يشغل ذهنه بمبلغ زائد بلا ضرورة وحاجة تدعو إلى ذلك^(١).

إن هؤلاء التجار الذين يتبايعون بالعينة ويستحلون الربا بأسم البيع ليسوا بتجار ، وإنما هو فجار يمتصوا دماء المضطرين والمحتاجين ليمالوا خزائنهم بالأموال ، وقد توعدهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالذل لا ينزعه عنهم حتى يرجعوا إلى دينهم.

ومما يؤسف له حقا أنك تري كثيرا من هؤلاء التجار إن ذكرت له أن هذا البيع فيه شبهة الربا اشماز وأغلق سمعه دونك وأظهر التعجب منك ، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى تبصير هؤلاء التجار مرة بعد مرة بحكم هذه المبايعة لعلهم يرجعون.

(١) أعلام الموقعين لابن القيم : ج ٣ ص ١٣٤ مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

وحتى لا يتفرق شتات هذا الموضوع من تحت أيدينا سوف ينتظم الحديث فيه في النقاط التالية :

- معنى العينة. - حكم بيع العينة. - شروط تحريم بيع العينة.
- التورق. - محل الربا.

معنى العينة

العينة : بالكسر السلف ، واعتان الرجل اشترى الشيء بالشيء نسيئة ^(١) وقيل لهذا البيع عينة ؛ لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عينا : أى نقدا حاضرا ^(٢) ؛ أو لأنه يعود إلى البائع عين ماله ، أى السلعة التي باعها. ومعناها عند الفقهاء :

أن يبيع غيره شيئا بثمن مؤجل ويسلمه إليه ، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقدا ^(٣) وذلك كما لو باع شخص لآخر ثلاثة كهربائية مثلا بألف جنيه إلى أجل معين ثم يشتريها منه بثمانمائة نقدا ونحو ذلك.

وشبهة الربا تتحقق في هذه الصورة بالفرق بين الثمن المؤجل والثمن الحال فكأنه أقرضه أو أعطاه ثمانمائة بألف ، فهذه المعاملة في حقيقتها تعتبر قرضا مستترا في صورة البيع.

(١) مختار الصحاح للرازي ص ١٩٥ ، المصباح المنير : ص ٢٢٧.

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٥ ص ٤٦١ ، مواهب الجليل : ج ٤ ص ٤٠٤.

(٣) حاشية ابن عابدين : ج ٥ ص ٤٠٥ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٨٠ ، روضة الطالبين : ج ٣ ص

١٣٥ ، المغنى والشرح الكبير : ج ٤ ص ٤٨١.

حكم بيع العينة

اختلف الفقهاء في حكم البيع الواقع بهذه الصورة علي رأيين :

الرأي الأول :

ذهب الشافعية ، وأبو يوسف ، إلي جواز بيع العينة ، وهو مذهب ابن حزم إذا لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد ، فإن كان عن شرط فهو حرام ^(١).

واحتجوا علي ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ ^(٢) ، ولأن كل سلعة جاز بيعها من غير بائعها بثمن جاز بيعها من بائعها بذلك الثمن ؛ ولأن كل واحد من العقدین حكم نفسه فلا يجوز اعتبار أحدهما بالآخر ، ولا بناء أحدهما علي الآخر ^(٣).

وأما الأحاديث الواردة في بيع العينة فهي لم تصح عندهم.

الرأي الثاني :

ذهب جمهور الفقهاء ، الحنفية والمالكية ، والحنابلة ، إلي تحريم بيع العينة ^(٤).

(١) الخاوي الكبير للماوردي ج ٥ ص ٢٨٧ ، روضة الطالبين للنووي : ج ٣ ص ١٣٥ ، حاشية ابن علبدين:

ج ٥ ص ٤٦١ ، المغلي لاین حزم : ج ٧ ص ٤٨ ط دار الفكر.

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٥.

(٣) الخاوي الكبير : ج ٥ ص ٢٨٨.

(٤) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٩٥ ، حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ٨٩ ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص

٤٨١.

واستدلوا علي ذلك بالسنة والمعقول :

السنة :

١ - بما روي عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ^(١) ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم " ^(٢).

وجه الاستدلال :

أن هذا الحديث يدل علي تحريم بيع العينة ، لأن فيه زجراً ووعيداً شديداً لمن باع بالعينة والزجر والوعيد الشديد ، يدل علي التحريم ^(٣).

ونوقش هذا الاستدلال :

بأن دلالة الحديث علي التحريم غير واضحة ، لأنه قرن العينة بالأخذ بأذناب البقر والاشتغال بالحرث والزرع وذلك غير محرم ، وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل علي التحريم.

ويرد علي ذلك :

بأنه لا يسلم أن التوعد بالذل لا يدل علي التحريم ؛ لأن طلب أسباب العزة الدينية وتجنب أسباب الذلة واجبان علي كل مؤمن ، وقد توعد علي ذلك

(١) المراد بذلك ، الاشتغال بالحرث في زمن يتعين فيه الجهاد ، نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٤٦.

(٢) الحديث رواه أحمد وأبو داود ، والبراني وابن القطان وصححه ، الحافظ في بلوغ المرام ، ورجاله ثقات.

انظر : المسند للإمام أحمد : ج ٢ ص ٤٢ ، سنن أبي داود : ج ٣ ص ٢٧٤ وما بعدها ، نيل الأوطار للشوكاني : ج ٥ ص ٢٤٤٠.

(٣) المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٤٨١.

بأنزال البلاء وهو لا يكون إلا لذنوب شديدة وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين وذلك إنما هو شأن الكهان^(١).

٢ - بما روى أن امرأة دخلت علي السيدة عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم ، فقالت : يا أم المؤمنين إني بعثت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة وأناى ابتعته منه بمئتمائة نقدا فقالت لها عائشة : بئس ما اشتريت وبئس ما شريت ، إن جهاده مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد بطل إلا أن يتوب^(٢).

وجه الاستدلال به من وجهين :

أحدهما :

أن تصريح السيدة عائشة - رضى الله عنها - بأن مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدل علي أنها قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع إما علي جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لهذه الصورة ، أو علي جهة الخصوص كحديث العينة السالف ذكره^(٣).

والثاني :

أن السيدة عائشة - رضى الله عنها - سمت ذلك بيع سوء وشراء سوء والفاقد هو الذى يوصف بذلك لا الصحيح^(٤).

(١) نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٤٦.

(٢) الحديث رواه الدارقطني.

انظر : سنن الدارقطني : ج ٣ ص ٥٢ ط عالم الكتب ، نيل الأوطار للشوكاني : ج ٥ ص ٢٤٤.

(٣) نيل الأوطار : ج ٥ ص ٢٤٤.

(٤) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٩٥.

ونوقش هذا بما يأتي:

(أ) قال الدارقطني : إن هذا الحديث في إسناده العالية بنت أيفع وهي مجهولة لا يحتج بنقل خبرها.

ويجاب عن هذا :

أن الدارقطني قد خالفه غير واحد في هذا القول فقال ابن الجوزي: هي امرأة جليلة القدر ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال : العالية بنت أيفع بن شراحبيل امرأة أبي إسحاق السبيعي سمعت من عائشة (١).

(ب) أن عائشة - رضى الله عنها - إنما أبطلت البيع إلي العطاء ، لأنه أجل مجهول ، والأجال المجهولة يبطل بها البيع (٢).

ويجاب عن هذا :

بأنه غير مسلم ؛ لأن السيدة عائشة رضى الله عنها كانت تري جواز الأجل إلي العطاء ، فثبت أن قولها إنما كان لنفس البيع (٣).

المعقول :

أن في هذا البيع شبهة الربا ؛ لأن الثمن الثاني يصير قصاصاً بالثمن الأول، فبقي من الثمن الأول زيادة لا يقابلها عوض وهو تفسير الربا (٤).

(١) العناية للبارقي هامش فتح القدير : ج ٦ ص ٤٣٥.

(٢) الحاوي الكبير للماوردي : ج ٥ ص ٢٨٨.

(٣) العناية هامش الفح : ج ٦ ص ٤٣٥.

(٤) بدائع الصنائع : ج ٥ ص ٢٩٥.

الرأي الرابع :

نري ترجيح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول بتحريم بيع العينة ؛ لأن هذا البيع فيه شبهة الربا ومؤديا إليه ، وما كان مؤديا إلى الربا كان حراما ؛ ولأن هذه المعاملة فيها حيلة ومكر وخديعة ، والحيلة لا ترفع التحريم ولا المفسدة التي حرم الربا لأجلها.

شروط تحريم بيع العينة وغيرها من بيوع الآجال^(١)

يشترط لتحريم بيع العينة وغيرها من بيوع الآجال ما يلي :

- ١ (أن تكون البيعة الأولى لأجل ، فلو كانت نقدا أو عرضا جاز البيع بأقل أو بأكثر من الثمن الأول ؛ لأن التحريم إنما كان لشبهة الربا ولا شبهة في ذلك.
- ٢ (أن يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا أو من يقوم مقامه فلو باع إلى غيره بدون تحيل علي الربا جاز.
- ٣ (أن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا فلو كان غيره جاز.

(١) بيوع الآجال : هي ما تكرر فيه البيع من البائعين مرة ثانية ، وهذه البيوع ظاهرها الجواز ويتوصل بها إلى ممنوع ، وسيت كذلك ؛ لأن هناك بيعا بالنقد وآخر بالآجل ، أو بيعا لأجل وآخر لأجل أبعد منه فتعدد الآجال وتساوي البيوع والقصد من ذلك هو الربا. مواهب الجليل للحطاب : ج ٤ ص ٣٨٩.

٤ (أن يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا فإن اختلف المبيع جاز للبائع الأول أن يشتريه بأقل أو بأكثر من الثمن الأول.

٥ (أن يكون الشراء الثاني من صفة ثمنه الذي باع به أولا ، فإن اختلف الثمن كما لو باع السلعة بنقد ثم اشتراها بنقد آخر.

فقد اختلف الفقهاء في ذلك :

ونترك ابن قدامة في المغني يعرض هذا الخلاف فيقول :

فإنما إن باعها بنقد ثم اشتراها بنقد آخر مثل أن يبيعها بمائتي درهم ثم اشتراها بعشرة دنائير ، فقال أصحابنا : يجوز لأنها جنسان لا يحرم التفاضل بينهما فجاز كما لو اشتراها بعرض أن بمثل الثمن ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز استحسانا ؛ لأنها كالشيء الواحد في معنى الثمنية ، ولأن ذلك يتخذ وسيلة إلى الربا فأشبهه ما لو باعها بجنس الثمن الأول وهذا أصح إن شاء الله تعالى " (١).

التورق

التورق عبارة عن شراء السلعة بثمن مؤجل وبيعها لآخر بثمن معجل ليحصل على الورق الدراهم والنقود ليقضي بها حاجته.

وتتحقق هذه الصورة بأن يشتري شخص سلعة من بائع بألف جنيه إلى أجل ثم يبيعها إلى شخص آخر غير البائع بثمن معجل قدره تسعمائة ويبقى مدينا للبائع الأول وهو ألف يدفعه عند الأجل المحدد.

(١) انظر : المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٣٨١ ، وراجع : رأى الحنفية في هذا الصدد : شرح فتح القدير :

ج ٦ ص ٤٣٣ وما بعدها.

ولفظ التورق لم يستعمله إلا فقهاء الحنابلة فقط ، غير أن صورته معروفة لدى فقهاء المذاهب الأخرى ولا يسمونه بالتورق ، وربما يجعله البعض منهم صورة من صور العينة ^(١).

ولقد منع من مسألة التورق ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فقد جاء في إعلام الموقعين ما نصه : " إن عامة العينة إنما تقع من رجل مضطر إلى نفقة يضمن بها عليه المؤسر بالقرض حتى يربح عليه ما أحب ، وهذا المضطر إن أعاد السلعة إلى بائعها فهي العينة ، وإن باعها لغيره فهو التورق ، وإن رجعت إلى ثالث يدخل بينهما فهو محلل الربا ، والأقسام الثلاثة يعتمدها المرابون ، وأخفها التورق ، وقد كرهه عمر بن عبد العزيز ، وقال : هو أخية الربا ^(٢) ، وعن أحمد فيه روايتان ، وأشار في رواية الكراهية إلى أنه مضطر ، وهذا من فقهه رضى الله عنه ، قال : فإن هذا لا يدخل فيه إلا مضطر ، وكان شيخنا رحمه الله يمنع من مسألة التورق ، وروجع فيها مرارا وأنا حاضر ، فلم يرخص فيها وقال : المعنى الذى لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها ، فالشرعية لا تحرم الضرر الأدنى وتبيع ما هو أعلى منه ^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٠٥ ، ٤٦١.

(٢) أى أصله أو السبب الموصل إليه ، فالأخية : الوسيلة والصلة القرية وهي أيضا عروة تثبت في أرض أو حائط وتربط فيه الدابة.

انظر : النهاية لابن الأثير : ج ١ ص ٣٠ وما بعدها الناشر المكتبة الإسلامية ، المعجم الوجيز ص ٩.

(٣) أعلام الموقعين لابن القيم : ج ٣ ص ١٣٤ وما بعدها ط : دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

ويرى الجمهور من الفقهاء بجواز البيع والشراء من المتورق ؛ لأنه يبيع
لم يظهر فيه قصدا لربا ولا صورته ، وكرهه محمد بن الحسن الشيباني ، وقال
الكمال بن الهمام في الفتح : ولا كراهه فيه إلا خلاف الأولي^(١).
وفي تصوري وتقديرى الشخصى :

أن البائع والمشتري الثانى يأتمان إذا كانا يعلمان بحاجة المتورق إلى
المال وبأن لجوءه إلى الشراء بهذه الوسيلة من باب الحيلة على الربا ، وما عدا
ذلك فلا إثم ولا حرج.

محلل الربا

قلنا إن العينة هي أن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها إلى البائع نفسه
بأقل من ذلك الثمن نقدا ، وإن باعها لغيره فهو التورق ، وإن رجعت إلى ثالث
يدخل بينهما - أي يبيع السلعة إلى بائعها الأول - فهو محلل الربا^(٢).

وقد جاء في مواهب الجليل " أن الإمام مالك سئل عن رجل ممن يبيع
السلعة من الرجل بثمن إلى أجل فإذا قبضها منه ابتاعها ورجل حاضر كان قلعا
معهما فباعها منه ثم إن الذى باعها للأول اشتراها منه بعد ذلك في موضع واحد
قال لا خير في هذا وأراه كأنه محلل بينهما ، وقال سحنون أخبرني ابن القاسم

(١) شرح فتح القدير ج ٧ ص ٢١٢ وما بعدها ، حاشية ابن عابدين ح ٥ ص ٤٠٥ - ٤٠٦ ، روضة

الطالبين ح ٣ ص ١٣٥ ، كشف القناع ح ٣ ص ١٨٦.

(٢) أعلام المرقعين لابن القيم : ح ٣ ص ١٣٥.

عن ابن دينار وقال : هذا مما يضرب عليه عندنا وهذا مما لا يختلف فيه وأنه مكروه ويرى أن يزجر عنه وأن يؤدب من فعله ^(١).

وهذه العقوبة التعزيرية لمحلل الربا والتي قال بها علماء المالكية تعتبر في تقديرنا عملاً ضرورياً لا مناص منها وذلك قطعاً لدابر الربا والمرابين والمحللين.

هذا وقد اعتبر البعض التحليل صورة من صور العينة ^(٢) ، وبناء على هذا الاعتبار تكون هذه الصورة جائزة عند الشافعية وأبي يوسف ، ومحرمة عند الجمهور ^(٣).

(١) مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٩٤.

(٢) شرح فتح القدير ج ٧ ص ٢١٢ ، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٠٥.

(٣) راجع حكم بيع العينة من البحث.

الملح بحث الثاني بيعتان في بيعه

اتفق الفقهاء في الجملة على أنه لا يصح بيعتان في بيعه وذلك لما روي عن أبي هريرة قال : " نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيعتين في بيعه " ^(١) وفي لفظ آخر : " من باع بيعتين في بيعه فله أو كسهما أو الربا " ^(٢) كما روي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : " نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن صفقتين في صفقة " ^(٣) .

وقد فسر بعض أهل العلم حديث النهي عن بيعتين في بيعه ففسره الشافعي بأن يقول البائع : أبيعك داري هذه بكذا ، علي أن تبيعني غلامك بكذا ، فإذا وجب لي غلامك وجبت لك داري " فهذا بيع بغير ثمن معلوم ولا يدري كل واحد منهما علي ما وقعت عليه صفقته " ^(٤) .

(١) الحديث رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم.

انظر : المسند للإمام أحمد : ج ٢ ص ٧٤ ، سنن النسائي : ج ٣ ص ٢٩٦ ، سنن الترمذي : ج ٣ ص ١٥ ط دار الفكر.

(٢) رواه أبو داود وفي إسناده محمد بن عمر بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد.

انظر : سنن أبي داود : ج ٣ ص ٢٧٤ ، نيل الأوطار للشوكاني : ج ٥ ص ١٨٠ .

(٣) رواه أحمد والبخاري في الأوسط ورجال أحمد ثقات.

انظر : المسند للإمام أحمد : ج ١ ص ١٩٨ ، مجمع الزوائد لابن حجر الهيتمي : ج ٤ ص ٨٤ .

(٤) سنن الترمذي ج ٣ ص ١٥ .

كما فسر سماك حديث النهي عن بيعتين في بيعة بأن يقول البائع : بعثك هذا بألف نقدا ، أو ألفين إلى سنة فخذ أيهما شئت أو شئت أنا ، أي يقبل المشتري علي الإيهام دون تحديد لثمن بيعته هل هو ألف أم ألفان.

والعلة في تحريم بيعتين في بيعة كما ذكر الشوكاني في نيل الأوطار هو عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بثمنين ^(١) وقال ابن رشد وعلة امتناع : سد الذريعة الموجبة للربا ؛ لإمكان أن يكون الذي له الخيار قد أختار أولا إنفاذ العقد بأحد الثمنين المؤجل أو المعجل ، ثم بدله ولم يظهر ذلك ، فيكون قد ترك أحد الثمنين للثمن الثاني ، فكانه باع أحد الثمنين بالتأني ، فدخله ثمن بثمن نسيئة أو نسيئة ومتفاضلا ^(٢).

لكن ما هو حكم البيع الواقع بهذه الصورة من حيث الصحة والفساد ؟.
يرى جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية أن هذا البيع فاسد للنهي الوارد في ذلك ، والنهي كما هو معروف يقتضي الفساد ^(٣).

وذهب المالكية إلى التفرقة بين ما إذا وقع البيع علي اللزوم أو علي الخيار ، فإن وقع البيع علي اللزوم بطل البيع للنهي عنه ، ولجهالة الثمن ، ولأنه ذريعة إلى الربا ، وإن وقع علي الخيار كان البيع صحيحا ، لأنه لا يتصور فيه ندم يوجب تحويل أحد الثمنين في الآخر ^(٤).

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ١١٦.

(٣) بدائع الصنائع : ج ٦ ص ٢٣٥ ، معنى المحتاج : ج ٢ ص ٣١ ، المعنى والشرح الكبير : ج ٤ ص

٥١٨ ، المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٠١ ، الروض النضر ، ج ٣ ص ٢٤١ ، المختصر النافع في فقه الإمامية ص

١٢٢.

(٤) المحقق الحلبي في تفسيره - مجمع كليات الشريعة الإسلامية (المجلد ٤) ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

وما ذهب إليه الجمهور هو الراجح ؛ وذلك للغرر الناشئ عن الجهل بمقدار الثمن مما يكون فيه شبهة الربا ، والبيع الذي فيه الربا أو شبهته فاسد فيترجح رأى الجمهور لذلك.

وهنا نطرح سؤالاً يفرض نفسه بشدة هل البيع بالتقسيط من قبيل البيعتين في بيعة ؟ وهل فيه شبهة الربا أم لا ؟

وقبل الإجابة عن ذلك لابد لنا من توضيح معنى البيع بالتقسيط لغة واصطلاحاً وحكم البيع بالأجل وهذا ما سوف نفضله في الأسطر القليلة التالية :

معنى البيع بالتقسيط

تعريفه في اللغة :

التقسيط معناه التفريق ، يقال : قسط الشيء : فرقه ^(١) ، أى : جعله أجزاء ، وقسط الدين : جعله أجزاء معلومة تؤدي في أوقات معينة ^(٢).

وأما معناه في اصطلاح الفقهاء :

فإن وإن لم نجد له تعريفاً في كتب الفقهاء الأقدمين لكن يمكن لنا أن نعرفه بأنه : تأجيل أداء الثمن مفرقاً إلى أوقات معلومة.

صورة البيع بالتقسيط :

صورته : كأن يقول البائع للمشتري : أبيعك هذا الثوب نقداً بعشرة ، وبعشرين نسيتاً إلى سنة ، فيقبل المشتري الشراء بالأجل.

(١) لسان العرب لابن منظور : ج ٥ ص ٣٦٢٧.

(٢) المعجم الوحي ص ٥٠١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م.

ويظهر من ذلك أن للأجل حصة من الثمن بالزيادة بمعنى أن البائع يزيد في ثمن السلعة مقابل تأجيل دفع الثمن إلى أوقات معلومة.

حكم بيع الآجل

بيع الآجل هو : ما يكون فيه العرض حالا والثمن مؤجلا إلى وقت معلوم ، وهذا النوع من البيع مشروع ، والأصل في مشروعيته : الكتاب ، والسنة ، والإجماع.

الكتاب :

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ (١).

وأما السنة :

فقد روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ، ورهنه درعها له من حديد " (٢).

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٢٨٢.

(٢) الحديث متفق عليه.

انظر : صحيح البخاري مع الفتح : ج ٧ ص ٥٧٥ ، صحيح مسلم وشرح النووي عليه : ج ٦ ص ٤٥.

د/ جمال محمد يوسف - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

وأما الإجماع :

فقد أجمعت الأمة علي جواز التبائع بالأجل إلي وقت معلوم ^(١).

حكم البيع بالتقسيط

إذا كنا قد أثبتنا بالدليل الشرعي جواز التبائع بالأجل فما هو حكم البيع بالتقسيط ؟ أو بتعبير آخر ما هو حكم الزيادة في الثمن في مقابل الأجل ؟
اختلف الفقهاء في ذلك علي رأيين :

الرأي الأول :

ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلي أنه يجوز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لمجرد الأجل ^(٢).
واستدلوا علي ذلك بما يأتي :

١ - عموم قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ ^(٤).

(١) انظر : شرح فتح القدير : ج ٦ ص ٢٦٢ ، بداية المجتهد : ج ٢ ص ١٢٩ ، المجموع شرح المذهب :

ج ٩ ص ٣٧٣ ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٥ ص ١٤٢ ، حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ١٦٥ ، مغني المحتاج : ج ٢ ص

٧٩ ، المبدع : ج ٤ ص ١٠٥ .

(٣) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٥ .

(٤) سورة البقرة الآية رقم ١٩٨ .

٢ - بما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لعلي بن أبي طالب: إنا بأرض ليس بها دينار ولا درهم وإنما نبيع بالإبل والغنم إلى أجل ، فما ترى في ذلك ؟ قال علي : جهز رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جيشاً علي إبل من إبل الصدقة حتى نفدت ، وبقي ناس ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : اشتر لنا إبلاً من قلائص ^(١) من إبل الصدقة إذا جاءت حتى نؤديها إليهم ، فاشتريت البعير بالاثنتين والثلاث قلائص حتى فرغت فأدي ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من إبل الصدقة " ^(٢).

وجه الاستدلال من هذا الحديث :

أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر سيدنا علي بن أبي طالب أن يزيد في الثمن فكان يعطي لمن ابتاع منه بعيراً بقلوصين أو ثلاث ، وهذه الزيادة كانت في مقابلة الأجل فدل هذا الحديث علي جواز بيع السلعة بأكثر من سعر يومها لأجل الأجل.

٣ - أن السلم قد جاز وهو يتضمن بيع السلعة مؤجلة بثمن معجل ، وغالباً يكون الثمن أقل من ثمن المثل لأجل التعجيل ، فإذا جاز الحط من الثمن لأجل التعجيل جازت الزيادة في الثمن لأجل التأجيل إذ لا فرق في ذلك ^(٣).

(١) القلائص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة.

انظر : المصباح المنير : ص ٢٦٥.

(٢) رواه أحمد وإسناده جيد.

انظر : المسند للإمام أحمد بن حنبل : ج ١٠ ص ١٣٠-١٣٢ ط دار المعارف بتعليق أحمد محمد شاكر.

(٣) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي د/ محمد عثمان بشير ص ٣١٣ ط دار النفائس ، بيع التقسيط رفيق يونس المصري ص ٥٣ ط دار القلم.

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال :

بأن السلم قد شرع علي خلاف القياس ، وما كان كذلك لا يصح أن يقاس عليه غيره.

الرأي الثاني :

ذهب زين العابدين علي بن الحسين ، والناصر ، والمنصور بالله ، والهادوية إلى أنه يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء ^(١).
واستدلوا علي ذلك بما يأتي :

١ - بما روى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلي الله عليه وسلم - : " من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا " ^(٢).
وجه الاستدلال من هذا الحديث :

أن هذا الحديث يدل دلالة ظاهرة علي عدم جواز جعل سعرين للسلعة سعر النقد وآخر للنسيئة ، فإذا جعل البائع سعرين فليبيع بأنقصهما وإلا دخل هو وصاحبه في الربا المحرم.

وقد نوقش هذا الحديث بما يأتي :

(أ) أن هذا الحديث ضعيف لأن في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد ، والمشهور من هذا الحديث هو أن النبي - صلي الله عليه وسلم - نهى عن بيعتين في بيعة ، وهذا الحديث لا يدل علي عدم جواز الزيادة في الثمن في مقابل الأجل ؛ لأن معنى بيعتين في بيعة أن يقول البائع : بعثك هذا بألف نقدا ، أو ألفين إلي سنة ، فخذ أيهما شئت أو شئت

(١) البحر الزخار : ج ٤ ص ٣٧٨ ، الروض النضير : ج ٣ ص ٥٢٦ ، نيل الأوطار ج ٥ ص ١٨١.

(٢) الحديث قد سبق تفريجه ص من البحث.

أنا ، أى يقبل المشتري علي الإبهام دون تحديد لثمن بيعته هل هو ألف ام ألفان ، وأما بيع الشئ بأكثر من الثمن الحال فهو لا يتم إلا علي أحد المعنيين إما ثمن النقد أو ثمن الأجل وهو بذلك لا يدخل في معنى بيعتين في بيعة ^(١).

(ب) لو سلمنا بصحة هذا الحديث فإنه لا يعمل به بظاهره . قال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بظاهر الحديث. " ^(٢) وقيل في تفسيره : هو أن يسلفه دينارا في قفيز حنطة إلي شهر فلما حل الأجل وطالبه بالحنطة قال : بعني القفيز الذى لك علي إلي شهرين بقفيزين فصار ذلك بعيتين في بيعة ؛ لأن البيع الثانى قد دخل علي الأول فيرد إليه أوكسهما وهو الأول ^(٣) ، ومن ثم فلا يصح الاعتماد علي هذا الحديث لمنع البيع بالتقسيط.

٢ - بما روي عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : " نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن صفتين في صفقة ، قال سماك : هو الرجل يبيع البيع فيقول : هو بنسا بكذا وهو بنقد بكذا وكذا " ^(٤).

وقد نوقش هذا الحديث :

بأنه يحمل علي هذه الواقعة بعينها لا إذا قال من أول الأمر :

(١) نيل الأوطار : ج ٥ ص ١٨٠ وما بعدها.

(٢) معالم السنن للخطابي : ج ٣ ص ٧٣٩ ط دار الحديث.

(٣) معالم السنن للخطابي : ج ٣ ص ٧٣٩ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود : ج ٩ ص ٣٣٢ ط دار الفكر

نيل الأوطار : ج ٥ ص ١٨١.

(٤) رواد الإمام أحمد .

انظر : المسند : ج ١ ص ٣٩٨ حديث رقم ٢١٨٠٠.

نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه ولا يدل الحديث علي منع ذلك^(١).

٣ - أن هذا النوع من البيع فيه شبهة الربا ؛ لأن البائع قد زاد في الثمن في مقابلة الأجل أو الزمن ، وهذه الزيادة خالية عن العوض فتعتبر كالزيادة في الدين ، وكما أن الزيادة في الدين تعد من الربا فكذلك الزيادة في البيع إذ لا فرق في ذلك^(٢).

الرأي الرابع :

أرى أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول بجواز الزيادة في الثمن في نظير الأجل هو الرأي الراجح ؛ وذلك أخذا بعموم الأدلة التي تقتضي بجواز البيع ؛ ولأن الأصل في الأشياء الإباحة ولم يوجد دليل من الشارع يفيد تحريم هذا النوع من البيع ؛ ولأن الحاجة تدعو إلى جوازه للتيسير علي الناس ورفع الحرج عنهم.

وقد قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السادس بجدة من ١٧-٢٣ شعبان ١٣١٠ هـ الموافق ١٤-٢٠ مارس ١٩٩٠ م ما يلي :

١ - تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقدا ، وثنمه بالاقساط لمدد معلومة ، ولا يصح البيع إلا إذا جزم العقاقدان بالنقد أو بالتأجيل ، فإن وقع البيع علي التردد بين النقد والتأجيل ، بأن لم يحصل الاتفاق الجازم علي ثمن واحد محدد فهو غير جائز شرعا.

(١) نيل الأوطار : ج ٥ ص ١٨١.

(٢) الإمام زيد لأبي زهرة ص ٢٩٣ وما بعدها.

- ٢ - لا يجوز شرعا في بيع الأجل التتصيص في العقد علي فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحال بحيث ترتبط بالأجل سواء اتفق العاقدان علي نسبة الفائدة أم ربطاها بالفائدة السائدة.
- ٣ - إذا تأخر المشتري في دفع الأقساط عن الموعد المحدد ، فلا يجوز إلزامه أى زيادة علي الدين ، بشرط سابق أو بدون شرط ؛ لأن ذلك ربا محرم.
- ٤ - يحرم علي المدين الملى أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط ومع ذلك لا يجوز شرعا اشتراط التعويض في حالة التأخير عن الأداء.
- ٥ - يجوز شرعا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها ، عند تأخر المدين في أداء بعضها ، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.
- ٦ - لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع ، ولكن يجوز للبائع أن يشترط علي المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة^(١).

(١) مجلة المجمع العدد السابع : ج ٢ ص ٢١٧ وما بعدها.

المبحث الثالث

الوضيعة للتعجيل

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم الوضيعة للتعجيل.

المطلب الثاني : الوضيعة للتعجيل بين خصم تعجيل الدفع وخصم الأوراق التجارية.

المطلب الأول

حكم الوضيعة للتعجيل

المراد من الوضيعة للتعجيل : أن يتعجل الرجل في دينه المؤجل عرضاً يأخذه وإن كانت قيمته أقل من دينه ^(١).
وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه الصورة إلى ثلاثة آراء :

(١) بداية المجتهد : ج ٢ ص ١٠٨.

الرأي الأول :

ذهب جمهور العلماء إلى أن هذه الصورة لا تصح مطلقاً وممن قال بذلك عبد الله بن عمرو ، وزيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب والإمام مالك والمشهور عن الإمام أحمد ^(١).

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

١ - ما روى عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الرجل يكون له الدين علي الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعجله الآخر فكره ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه " ^(٢).

٢ - ما روى عن عبيد أبي صالح مولي السفاح أنه قال : بعث بزراً لي من أهل دار نخلة إلي أجل ثم أردت الخروج إلي الكوفة فعرضوا علي أن أضع عنهم بعض الثمن وينقدوني فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال : لا أمرك أن تأكل هذا ولا تؤكله " ^(٣) ومعنى ذلك كما قال الباجي في المنتقى هو تحريم ضع وتعجل ؛ لأنه لا يمنعه من أن يأكله ويؤكله ^(٤) مع كونه مباحاً ^(٥).

وقد نوقش هذان الدليلان :

بأنهما معارضان بما أثر عن ابن عباس ، وليس قولهما بأولي من قوله.

(١) المنتقى للناجي : ج ٥ ص ٩٤ وما بعدها ، بداية المجهد : ج ٢ ص ١٠٨ ، أعلام الموقعين : ج ٣ ص ٢٧٨.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ.

انظر : موطأ للإمام مالك بن أنس : ج ٢ ص ٦٧٢ ط دار إحياء الكتب العربية.

(٣) الأثر رواد الإمام مالك في الموطأ. الموطأ : ج ٢ ص ٦٧٢.

(٤) أي يطعمه غيره.

(٥) المنتقى للناجي : ج ٥ ص ٦٥.

٣ - أن الوضع للتعجيل فيه شبهة الربا ؛ لأنه يتضمن بيع المؤجل ببعضه حالا وهو عين الربا وذلك لوجود التفاضل والنساء في الجنس الواحد ، والسلف بالزيادة (١).

٤ - أن الوضع شبيه بالزيادة ؛ لأن الدائن الذي يضع من الدين حتى يتعجل الحصول عليه قد جعل للزمان مقدارا من الدين كما فعل الدائن الذي زاد في الدين عندما زاد في الأجل (٢).

وقد نوقش هذا القياس :

بأنه غير صحيح ؛ لأن الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل وهي منتفية هنا فافترقا.

الرأي الثاني :

ذهب بعض العلماء إلى أن هذه الصورة جائزة وممن ذهب إلى ذلك ابن عباس ، والإمام الشافعي في قول ، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه ، واختاره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وابن عابدين ، كما أجازها ابن حزم بدون شرط (٣).

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

١ - ما روى عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أمر بإخراج بني النضير جاءه ناس منهم فقالوا : يا نبي الله إنك أمرت بإخراجنا ولنا

(١) المرجع السابق في نفس الموضوع المشار إليه.

(٢) بداية المجتهد : ج ٢ ص ١٠٨.

(٣) الأم للإمام الشافعي : ج ٣ ص ٢٨ ، المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ، أعلام الموقعين لابن القيم :

ج ٣ ص ٢٧٨ ، حاشية ابن عابدين : ج ٧ ص ٧٥٧ ، المحلى لابن حزم : ج ٨ ص ٨٣.

علي الناس ديون لم تحل ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ضعوا وتعجلوا " (١) وهو نص في الموضوع.

وقد نوقش هذا الحديث :

بأن في إسناده مسلم بن خالد الزنجي وهو سئ الحفظ ضعيف (٢).

وأجيب عن هذا :

بأن مسلم بن خالد ثقة فقيه في الحديث وهو شيخ الإمام الشافعي في مكة ، وقد صحح هذا الحديث الحاكم في المستدرک (٣).

٢ - أن الوضع والتعجيل عكس الربا المحرم ؛ لأن الربا يتضمن الزيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل ، وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الأجل ، فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الأجل ، فانتفع به كل واحد منهما ، ولم يكن هنا ربا محرم لا حقيقة ولا لغة ولا عرفا ، فإن الربا الزيادة وهي منتفية هنا (٤).

(١) الحديث رواه البيهقي والحاكم وصححه.

انظر : السنن الكبرى للبيهقي : ج ٦ ص ٢٨ ط دار المعرفة بيروت لبنان ، المستدرک علي الصحيحين للحاكم : ج ٢ ص ٥٤ ، مجمع الزوائد لابن حجر الميمني : ج ٤ ص ١٣٠.

(٢) سنن الدارقطني : ج ٣ ص ٤٦.

(٣) المستدرک علي الصحيحين للحاكم : ج ٢ ص ٥٤.

(٤) أعلام الموقعين لابن القيم : ج ٣ ص ٢٧٨.

ونوقش هذا الاستدلال :

بأنه غير صحيح ، لأن مضمون الحالتين واحد وهو القيمة المرتبطة بالزمن ، فإن كان اتجاه الزمن موجبا كانت الزيادة موجبة (ربا) ، وإن كان اتجاه الزمن سالبا كانت الزيادة سالبة حطیطة (١).

٣ - أن الوضع والتعجيل من قبيل الصلح ، ولا يخالف قواعد الشرع وأصوله (٢).

ونناقش هذا الاستدلال :

بأن الصلح جائز بين المسلمين إذا لم يحل حراما ولم يحرم حلالا ، وهنا يشتمل الصلح على الربا لما فيه من التفاضل والنساء في الجنس الواحد والسلف بالزيادة.

الرأى الثالث :

ذهب أبو حنيفة إلى أن هذه الصورة جائزة في دين الكتابة (٣) ولا تجوز في غيره ؛ لأن ذلك يتضمن تعجيل العتق المحبوب إلى الله تعالى ؛ ولأن المكاتب ملك مولاه ولا ربا بين العبد وسيدده ، والمولى يقصد بالكتابة الرفق بالمكاتب فكذلك في ح بعض البذل مقصوده الرفق به لا مبادلة الأجل بالدراهم (٤).

(١) الجامع في أصول الربا رفيق بونس المصري : ص ٣٢٥ ط دار القلم دمشق.

(٢) أعلام الموقعين لابن القيم : ج ٣ ص ٣٧٨ ، إغاثة اللهفان لابن القيم : ج ٢ ص ١٣.

(٣) أى دين العبد المكاتب.

الرأي الراجح

بعد أن ذكرنا آراء العلماء في هذه المسألة فإننى أرى جواز الوضعية للتعجيل إذا كان الدين ناشئاً عن عقد البيع ، لأن الزيادة للتأجيل قد جازت عند جمهور الفقهاء - كما مر - فكذا تجوز الوضعية للتأجيل ؛ ولأن الدين المؤجل في عقد البيع يغلب أن يكون قد زيد فيه لأجل الأجل ، فإذا تجاوز المشتري الأجل المحدد في العقد تضرر البائع ، وإذا طالب به البائع قبل الموعد المحدد تضرر المشتري ، ولذلك فإن الضرر ينتفي بينهما إذا دفع المشتري مبلغاً أقل يساوى المدة الباقية من الزيادة والتي تقع بين تاريخ القبض وتاريخ الاستحقاق ، ولأن البائع والمشتري يملكان أن يجعلوا العوض حالاً أقل مما كان وهذا هو معنى الوضع والتعجيل ، والعبرة في العقود للمعنى دون اللفظ.

وأما إذا كان الدين ناشئاً عن عقد القرض فنرى عدم جواز الوضعية للتعجيل ، لأن القرض يجب فيه رد المثل فإذا عجل له وأسقط بعضه خرج عن موجب العقد.

وقد قرر مجمع الفقه الإسلامى في هذا الصدد ما يلى :

الخطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين " ضع وتعجل " جائزة شرعا ، لا تدخل في الرءا المحرم إذا لم تكن بناء على اتفاق مسبق وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية ، فإذا دخلها ثالث لم تجز ، لأنه تأخذ حينئذ حكم حسم الأوراق التجارية ^(١).

المطلب الثاني

الوضعية للتعجيل بين خصم تعجيل الدفع وخصم الأوراق التجارية

هذا الذى ذكرناه فى ضع وتعجل هو ما يسمى اليوم فى العرف التجارى بخصم تعجيل الدفع ، إذ أن الخصم لفظ يراد به الوضعية أو الخطيطة وهو قيام البائع بخصم جزء من الثمن المؤجل للمشتري فى مقابلة تعجيل الدفع وهو كما نرى علاقة بين البائع والمشتري وليس بين مقرض ومقرض ؛ ولذلك فإنه بناء على ما رجحناه من جواز الوضع والتعجيل فى الديون الناشئة عن عقد البيع فإن هذه الصورة تعد جائزة إذ لا فرق بينهما فى ذلك إلا فى اختلاف المسمى.

وأما خصم الأوراق التجارية ^(١) فمعناه : أن يدفع المصرف (البنك) قيمة الورقة التجارية قبل ميعاد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة من القيمة المذكورة بالورقة عن المدة الواقعة بين تاريخ الخصم والاستحقاق بالإضافة إلى

(١) الأوراق التجارية : هى صكوك تمثل حقا نقديا واجب الدفع فى ميعاد معين وقابلة للتداول بالطرق التجارية ويجرى العرف على قبولها كأداء للوفاء بدلا من النقود كالكميالة ، والسند الأدنى ، والشيك.

أجرة البنك ومصاريف التحصيل^(١). وذلك كما لو باع أحد التجار ثلاجة كهربائية بألف جنيه وأخذ بهذا الثمن كمبيالة علي المشتري إلى أجل معين ، فإنه يمكن للبائع أن يحصل علي القيمة الحالية لهذه الكمبيالة بخصمها لدى البنك بعد تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية^(٢)، فيعطيه البنك قيمتها الاسمية مخصوماً منها الفائدة والأجرة والمصاريف ، ويقوم البنك بعد ذلك بتحصيل الكمبيالة من المشتري أو المدين في الأجل المحدد.

التكليف الشرعي لخصم الورقة التجارية

اختلفت أنظار الباحثين المعاصرين في التكليف الشرعي لخصم الورقة التجارية علي النحو التالي :

١ - الخصم بعد قرضاً ربوياً :

خصم الأوراق التجارية يعد في نظر أكثر الباحثين المعاصرين قرضاً ربوياً فمن الواضح أنه قد دخل بين البائع والمشتري طرفاً ثالثاً هو البنك أعطي

= انظر : القانون التجارى "الأوراق التجارية والإفلاس لمصطفى كمال طه ص ٨ ط مؤسسة الثقافة الجامعية ، الأوراق التجارية د/سميحة القليوبي ص ٦ الناشر دار النهضة العربية.

(١) انظر : عمليات البنوك من الوجهة القانونية ص ٤٦٨ ط دار النهضة العربية ، مقدمة في النقود والبنوك للدكتور محمد زكي شافعي ٢٢٦ ط دار النهضة العربية.

(٢) التظهير : نقل ملكية الورقة التجارية من المظهر إلي المظهر إليه ، أو توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الورقة ، أو رضي الورقة لدى المظهر إليه. وعلي ذلك فالتظهير قد يكون بقصد نقل الحق الثابت بالورقة وهو الوضع الغالب ويسمى التظهير في هذه الحالة بالتظهير التام أو الناقل للملكية. وقد يكون التظهير بقصد توكيل الغير في تحصيل الورقة وقبض قيمتها من المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق ويسمى التظهير في هذه الحالة بالتظهير التوكيلي.

وقد يقصد بتظهير الورقة التجارية تقديمها كضمان أو رهن لدين علي صاحبها وهذا النوع من التظهير يسمى بالتظهير التأميني. راجع في ذلك : الأوراق التجارية د/ سميحة القليوبي ص ٩٠.

البائع : ضا وأخذ عنه فائدة عن المدة الواقعة بين تاريخ الخصم والاستحقاق
وسا مورا با س : م محرم (١).

٢ - خصم الورقة أشبه بالحوالة :

ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن هذه المعاملة أشبه بالحوالة
بأجر، فقد جاء في فتوى لمجلة المنار عند الإجابة لسؤال ورد إليهما بخصوص
هذه العملية : " لا أعرف نصا في الكتاب أو السنة يمنع ذلك وهو في القياس أشبه
بالحوالة منه ببيع الدين بالنقد ، فإن المراد من هذه المعاملة أن يقتضي المشتري
بالحوالة ذلك الدين ؛ لأنه أقدر علي اقتضائه وليس فيه من معنى الربا شيء ولكن
صورته تشبه بعض صورته الخفية غير المحرمة في القرآن ؛ ولذلك يشدد فيه
الفقهاء ، ولمن احتاج إلي ذلك أن يأخذ من البنك أو غيره علي أنه دين يحوله
بقيمته علي مدينه أو بأكثر منه ويجعل الزيادة أجرة أو ما شاء " (٢).

ولكن هذه العملية لا تعد من قبيل الحوالة ؛ لأن الحوالة : نقل الدين من
ذمة إلى ذمة ، والصحيح أنها عقد إرفاق منفرد بنفسه وليس بمحمول علي غيره
من البيع ونحوه ، ومن شروط صحتها : تماثل الحقين في الجنس والصفة والقدر
والحلول والتأجيل ؛ لأنها تحويل للحق ونقل له فيبقى علي صفته (٣) ، وفي
الخصم يفوت شرط التماثل بين الحقين ؛ لأن أحدهما معجل بمبلغ معين والآخر

(١) المعاملات المالية المعاصرة لعلي السالوسي ص ٨٣ ط دار الاعتصام ، بيع التفريط د/ رفيق يونس المصري
ص ٩٦ نقلا عن الموسوعة الكويتية ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي د/ محمد عثمان شبيب ص ٢٥٠ ط
دار النفائس ، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي د/ عطية فياض ص ٤٣ ط دار النشر للجامعات.

(٢) انظر : سوق الأوراق المالية د/ عطية فياض ص ٣٨ حيث نقل هذا الرأي عن فتوى لمجلة المنار.

(٣) روضة الطالبين للنووي : ج ٣ ص ٥٢٠ ، المغني والشرح الكبير لابن قدامة : ج ٥ ص ٢٢٠.

مؤجل بمبلغ أعلى منه ؛ ولذلك فإن هذه العملية لا تصح حوالة بل هي من ربا النسينة المحرم.

٣ - الخصم من قبيل بيع الدين بالنقد :

يقوم هذا التكليف على أساس أن حسم (خصم) الأوراق التجارية يعد بيعا للدين لغير من عليه هذا الدين فقد جاء في كتاب الجامع في أصول الربا للدكتور رفيق يونس المصري : " وحسم الأوراق التجارية يعتبر بيعا للدين لغير من عليه هذا الدين ^(١) وفي فتاوي ابن تيميه ، سئل : (عن رجل له عند رجل مائة وثمانون ، فقال له رجل (هذا الرجل يشبه المصرف الحاسم) : تبيعها بمائة وخمسين ، فهل يجوز ذلك ؟ فأجاب : (. . .) ، إن كانت مؤجلة ، فباعها بأقل منها حالة فهذا ربا " ^(٢).

وهذا النظر إلى الخصم يلتقي مع من اعتبره من قبيل القرض بالربا ، غير أن النظر إلى الخصم على أساس أنه من باب بيع الدين لغير من عليه هذا الدين والذي أجازته المالكية لا نسلم به حيث أن المالكية قد اشترطوا لجوازه ما يلي :

- ١ - أن يباع الدين بثمان مقبوض لثلاث يكون ديناً بدين.
- ٢ - أن يكون المدين حاضراً في البلد وإن لم يحضر مجلس البيع.
- ٣ - أن يكون المدين مقراً بالدين حتى لا يستطيع إنكاره بعد ذلك.
- ٤ - وأن تأخذه الأحكام لكي يكون الدين مقدوراً على تسليمه.
- ٥ - أن يباع الدين بغير جنسه أو بجنسه مع التساوي ؛ لعدم الوقوع في الربا.

(١) الجامع في أصول الربا د/ رفيق يونس المصري ص ٣٢٦ ط دار القلم دمشق.

(٢) مجمع الفتاوي لابن تيمية : ج ٢٩ ص ٥٢٦.

٦ - أن لا يكون بين المشتري وبين المدين عداوة لئلا يتوصل بذلك إلى ضرره والتسلط عليه.

٧ - أن يكون الدين مما يجوز أن يباع قبل قبضه كأن يكون من قرض ونحوه^(١). وإذا أمعنا النظر في هذه الشروط نجد أن بعضها لم يتحقق ؛ لأن الدين يباع بجنسه مع التفاضل فهو - أى الخصم - سلف بزيادة فلا يصح.

وأما من منع بيع الدين لغير من عليه الدين وهم جمهور الفقهاء الحنفية ، والشافعية في الأظهر ، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه وابن حزم فقد استدلوا على ذلك : بأن الدين المبيع غير مقدور التسليم فقد يجحده المدين ، أو يماطل فيه ، أو يكون معسرا^(٢) ، وعليه فإن هذا الخصم بناء على رأي الجمهور يكون من يبيع الغرر ؛ لما فيه من المخاطرة.

٤ - الخصم يعتبر قرضا بضمان الأوراق التجارية :

خصم الأوراق التجارية بناء على هذا التكليف يعد قرضا من البنك بضمان الورقة التجارية وتوكيلا بالأجر من العميل للبنك في الحصول على بدل القرض من المدين.

(١) حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ٦٣.

(٢) بدائع الصنائع : ج ٦ ص ٢٧١ ، تبين الحقائق : ج ٤ ص ٨٣ ، المجموع شرح المذهب : ج ٩ ص ٢٩٧ ، شرح منتهى الإرادات : ج ٢ ص ٢٠٢ ، كشف القناع : ج ٣ ص ٣٠٧ ، المحلى لابن حزم : ج ٧ ص ٤٨٧.

والفقه الإسلامي لا يمنع من ضمان القرض ^(١) كما أنه أجاز الوكالة بالأجر ^(٢) ، وبهذا تكون عملية الخصم جائزة شرعا مع اعتبار أن الفائدة التي يحصل عليها البنك هي مقابل نفقة القرض ^(٣).

وهذا التكليف لا يعد صحيحا ؛ لأنه حينئذ يكون قرضا جر نفعا ، لأن الفائدة التي يحصل عليها البنك في نظير الإقراض تختلف تبعا لقيمة الورقة ، وموعد الاستحقاق ، ولو كانت هذه الفائدة في مقابل نفقة القرض لتوحدت في كل الحالات ؛ ولأن البنك يحصل على الأجرة والمصاريف علي قيامه بالخصم بخلاف الفائدة ، ومن ثم فلا محل للقول بأن الفائدة التي يحصل عليها البنك هي في مقابل نفقة القرض ^(٤).

٥ - الخصم من قبيل ضغ وتعل :

هذا التكليف قائم علي أساس أن عملية الخصم تعتبر من قبيل ضغ وتعل الذي أجازوه بعض العلماء ^(٥) ، إذ أن الخصم لفظ يراد به الوضعية أو الحطية ، وما يدفعه البنك لصاحب الورقة يعتبر تعجلا لحقه في ثمن المبيع ^(٦). ويرد علي ذلك :

بأن الصحيح هو جواز الوضعية للتعجيل في الديون الناشئة عن عقد البيع وليس القرض ، وعملية الخصم علاقة بين البائع والمشتري دخل بينهما

(١) المغني والشرح الكبير : ج ٤ ص ٥٩١.

(٢) المصدر السابق : ج ٥ ص ٣٧١ ، شرح منتهى الإرادات : ج ٢ ص ٣٢٧.

(٣) انظر : هذا التكليف الفقهي لعملية الخصم في سوق الأوراق المالية د/ عطية فياض ص ٣٨ وما بعدها.

(٤) الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة د/ علي السالوس ج ١ ص ٢٠٠ ط دار التقوى للنشر والتوزيع.

(٥) راجع ص ٧٣ من البحث.

(٦) المرجع السابق ص ٤٠.

المصرف والذي أقرض البائع مبلغا من النقود ليحصل علي مبلغ أعلى منه فهذا يعتبر من باب الربا ، وعليه فإن ما يعجله البنك لصاحب الورقة التجارية عبارة عن قرض وليس تعجيلا لثمن.

٦ - الخصم مبادلة مع إسقاط وإبراء :

هذا التكييف يقوم علي أساس جواز أخذ نسبة أقل من قيمة ما يستحق بعقد المداينة ويكون الفرق قد تم التنازل عنه علي سبيل الإبراء والإسقاط. ولكن هذا التكييف لا يتفق وعملية الخصم فإن الفائدة المخصومة في مقابل تأجيل قيمة الورقة وليست هبة أو إبراء ؛ ولأنه لا يوجد عقد مداينة أصلا بين المستفيد والبنك ، وإنما بين المستفيد ومحرر الورقة ثم أنه لا يوجد تنزل ولا إبراء فالمستفيد طلب قرضا من البنك وأعطاه الورقة التجارية ليقوم بخصمها ، والبنك هو الذي يحدد الفائدة وباقي عناصر الأجر^(١).

(١) انعامات المالية د/ علي السالوسي ص ١٣٦ ، سوق الأوراق المالية ص ٤٢ وما بعدها.

الرأي الراجح

أري أن ما ذهب إليه جمهور الباحثين المعاصرين من اعتبار عملية الخصم من عمليات القرض بالفائدة التى تقوم بها البنوك هو الرأي الراجح ، لأن هذه الفائدة في مقابل الأجل ، ولكي تصح عملية الخصم يجب أن يكون القرض الذى يعطيه البنك لصاحب الورقة قرضا حسنا أى بدون فائدة ، ويكتفى البنك بما يحصل عليه من أجرة ، ومصاريف تحصيل ، وقد قرر مجمع الفقه الإسلامى في دورة مؤتمره السابع بجدة : أن خصم الأوراق التجارية غير جائز شرعا ؛ لأنه يؤول إلى دين النسئنة المحرم.

وبناء عى ما تقدم : فإن الخصم المصرفى غير جائز شرعا ؛ لما فيه من الربا-، وأما خصم تعجيل الدفع فهو جائز ؛ لأن الزيادة في البيع جازت للتأجيل فيجوز الخصم للتعجيل.

المبحث الرابع

البيع بشرط السلف

واسترداد المبيع عند رد الثمن

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : البيع بشرط السلف.

المطلب الثاني : البيع بشرط استرداد المبيع عند رد الثمن "بيع الوفاء".

المطلب الأول

البيع بشرط السلف

عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمّن ، ولا بيع ما ليس عندك " (١).

والسلف في اللغة يطلق على عدة معان هي :

السلف : بمعنى القرض الذي لا منفعة للمقرض فيه غير الأجر والشكر ، وعلي المقرض رده كما أخذه ، والعرب تسمي القرض سلفا كما ذكره الليث.

(١) اخذت رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى . وقال : هذا حديث حسن صحيح.

انظر : المسند للإمام أحمد : ج ٢ ص ١٧٨ ، سنن أبي داود : ج ٣ ص ، سنن النسائي بشرح الحافظ

جلال الدين السيوطي : ج ٧ ص ١٩٥ ، سنن الترمذى : ج ٣ ص ١٦ وما بعدها.

والسلف معناه : السلم ، وهو نوع من أنواع البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط فيه السلعة بالوصف إلى أجل معلوم ، وهو في المعينين السابقين اسم من أسلفت والسلف في غير المعاملات : كل شيء يقدمه العبد من عمل صالح ، والسلف أيضا : من تقدمك من آبائك وذوى قرابتك الذين هم فوقك في السن والفضل ^(١).

فاللفظ كما تقدم يعنى في أصله اللغوى : القرض ، والسلم ، والعمل الصالح الذى يقدمه الإنسان ، ويعنى أيضا من تقدمك من آبائك وذوى قرابتك. والمراد بالسلف هنا : القرض وهو أن يبيعه شيئا بشرط أن يقرضه كذا، وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يحل البيع بهذا الشرط للنهي عنه ^(٢) ، ولأنه يخل بالثمن فيؤدي ذلك إلى الجهل فيه بزيادة إن كان شرط السلف صادرا من المشتري ، أو نقص إن كان من البائع ^(٣) ؛ ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا ، إذ أن المقرض ينتفع على قرضه بنقص الثمن أو زيادته وذلك عين الربا ^(٤) ، وفوق هذا وذاك فإن القرض معونة وإرفاق فإذا اشترط في البيع كان وسيلة من وسائل الكسب والاستثمار فخرج بذلك عن معناه وحقيقته الشرعية. لكن ما هو حكم البيع بشرط القرض من حيث الصحة والفساد والبطلان؟.

(١) مختار الصحاح للرازي ص ١٣٠ ، لسان العرب لابن منظور : ج ٣ ص ٢٠٦٨ وراجع أيضا النهاية لابن الأثير : ج ٢ ص ١٨٩.

(٢) فتح القدير : ج ٦ ص ٤٤٦ ، حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ٦٦ ، الحاوي الكبير للمارودي : ج ٥ ص ٣٥١ ، الشرح الكبير مع المغنى : ج ٤ ص ٢٦٤.

(٣) الشرح الكبير للدردير بامش حاشية الدسوقي : ج ٣ ص ٦٣.

(٤) البيهجة شرح النخبة للنسولي ج ٢ ص ٩ ط.

اختلف العلماء في ذلك علي ثلاثة آراء :

الرأي الأول :

ذهب المالكية إلى أن شرط القرض في البيع يبطله إلا إذا أسقط المشتري شرطه فإنه حينئذ يصح البيع ؛ وذلك لزوال سبب الفساد وهو الشرط ^(١).

الرأي الثاني :

ذهب جمهور الفقهاء الحنفية ، والشافعية والحنابلة في الأصح عندهما ، والظاهرية إلى أن شرط القرض في البيع يفسده مطلقا وذلك للنهي عنه ^(٢).

الرأي الثالث :

ذهب الشافعية والحنابلة في وجه عندهما إلى أن البيع المقترن بشرط القرض يصح العقد ويبطل الشرط بناء علي ما إذا شرط في البيع ما ينافي مقتضي العقد ^(٣) ، حيث أن النبي - صلي الله عليه وسلم - قد أبطل شرط الولاء ولم يبطل العقد كما جاء ذلك في حديث بريرة فقد قال - صلي الله عليه وسلم - : " ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق ، ودين الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق " ^(٤).

(١) مواهب الجليل للحطاب : ج ٣ ص ٣٧٥ ، القوانين الفقهية ص ٢٨٥.

(٢) الشرح الكبير مع المكفئ : ج ٤ ص ٢٦٤ ، المحلى لابن حزم : ج ٧ ص ٣٢٥ وما بعدها.

(٣) تكملة المجموع شرح المنهذب : ج ١٣ ص ١٧٣ ، الشرح الكبير مع المغني : ج ٤ ص ٢٦٤ وما بعدها.

(٤) حديث بريرة رواه البخاري ومسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها.

انظر : صحيح البخاري مع الفتح : ج ٧ ص ٩٢ صحيح مسلم بشرح النووي : ج ٥ ص ٣٩٨ وما بعدها.

وهذا الرأي هو الراجح : وذلك لحديث بريرة فقد أبطل النبي -
صلي الله عليه وسلم - الشرط ولم يبطل العقد ، ولأن العاقد ليس له عوض
صحيح يعتد به ومن ثم فالعقد جائز والشرط باطل.

والله أعلم

المطلب الثاني

البيع بشروط استرداد المبيع عند رد الثمن "بيع الوفاء"

بيع الوفاء : عبارة عن عقد يشترط فيه البائع أنه متى رد الثمن يرد إليه
المشتري المبيع (١).

ومن هذا يتضح أن بيع الوفاء يتحقق عندما يتعهد المشتري بأن يرد
المبيع إلى البائع عند رد الثمن إليه ، ومن هنا جاءت تسميته ببيع الوفاء ؛ لأن
فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع إلى البائع حين رد الثمن إليه.
وصورته تتحقق : بأن يقول البائع للمشتري بعثك هذا الشيء بألف جنيه ،
أو بما لك علي من الدين علي أني متى رددت إليه الثمن ، أو قضيت الدين فهو
لي (٢).

(١) شرح مجلة الأحكام العدلية المادة ١١٨ - ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) حاشية ابن عابدين والدر المختار عليه : ج ٥ ص ٤٠٨.

وهذا البيع فيه شبهة الربا ؛ لأنه عبارة عن قرض ربوي موثق برهن ،
وتتمثل هذه الشبهة في منافع المرهون التي يحصل عليها المقرض ، فكأنه
أقرضه قرضا جر عليه منفعة.

وهذا النوع من البيوع يلجأ إليه من يكون في ضائقة مالية ، ولا يجد من
يقرضه ، فيبيع شيئا عنده رغبة في الحصول علي المال ، أو قضاء لدين عليه
للمشتري ، وغالبا ما يكون ذلك بثمان لا يتناسب مع قيمة المبيع.

والذي عليه أكثر العلماء أن هذا البيع باطل ؛ لقدره كل واحد من العلقدين
علي الفسخ ، وفيه معنى الرهن ، بل أنه رهن حقيقي حيث لا يملك المشتري أن
يتصرف فيه بالبيع ونحوه ^(١).

وقيل : إنه بيع صحيح مفيد لبعض أحكامه من حل الانتفاع بالمبيع من
جانب المشتري ، والانتفاع بالثمن من جانب البائع ، إلا أن المشتري لا يملك
بيعه ؛ ولأن حاجة الناس تدعو إلى جوازه فرارا من الربا وما ضاق علي الناس
أمر إلا واتسع حكمه ^(٢).

والذي أرححه : هو عدم جواز بيع الوفاء ؛ لما فيه من شبهة الربا فهو
في حقيقته يعتبر قرضا موثقا برهن ؛ ولأنه ليست هناك حاجة عامة تدعو إلي
القول بأباحته ؛ ولأن المشتري يستغل ضائقة البائع ويأخذ المبيع غالبا بثمان لا
يتناسب مع قيمته وهذا هو ما حدا بعض التشريعات الوضعية إلي إلغائه ومنها

(١) فتح الجليل ج ٣ ص ٥٦٩ ، الفتاوى الكبرى لابن حجر افيهي ج ٢ ص ٢٣٠ ، كشاف القناع ج ٣
ص ١٤٩ وما بعدها.

(٢) حاشية ابن عابدين : ج ٥ ص ٤٠٨ وما بعدها ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٢ ، ١٠٣ الناشر مؤسسة
الخلي وشركاه للنشر والتوزيع.

التشريع المصري حيث نصت المادة ٤٦٥ مدنى مصري على أنه : " إذا احتفظ
البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا " (١).
وقد قرر مجمع الفقه الإسلامى فى دورة مؤتمره السابع بجدده ما يلى :
أولاً : أن حقيقة هذا البيع قرض جر نفعاً فهو تحايل عى الربا ويعدم صحته قال
جمهور العلماء.
ثانياً أن هذا العقد غير جائز شرعاً (٢).

(١) راجع فى ذلك : عقد البيع والمقايضة د/ توفيق حسن فرج : ص ٥٩٥ المؤسسة الثقافية الجامعية الإسكندرية
١٩٧٩م.

(٢) انظر : قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامى من الدورة الثانية حتى العاشرة ص ١٤٦ ط دار القلم.

د/ جمال محمد يوسف - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسىوط العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

خاتمة البحث

بعد أن وصلنا بعون الله تعالى وتوفيقه إلي نهاية المطاف في هذا البحث فإننا نستنتج بناء على ما سبق ما يلي :

- ١ - أن ربا البيوع فيه ضرر عظيم فهو يؤدي إلى أن يأخذ الإنسان مالا زائدا بغير عوض وتكون نتيجة هذا أن التجار سيزدادوا غني وغيرهم من المضطرين والمحتاجين سيزدادوا فقرا علي فقرهم ولا ريب أن ذلك سيسبب العداوة والأحقاد بين الأفراد ويقضي علي روح التعاون والإيثار بينهم.
- ٢ - أن الربا يثبت بالشبهة احتياطا ، وأنها هي المعتبرة في ثبوت الربا دون شبهة الشبهة.
- ٣ - أن الحكمة من وراء تحريم شبهة الربا هي سد الطريق أمام الربا المحرم قطعا.
- ٤ - أن الشبهات التي تؤثر علي عقد البيع وتجعله ربويا هي شبهة المحل ، والحكم ، والجنس وكلها شبهات قوية يثبت بها الربا ، لأنها تضارعه ويكثر قصد الناس فيها إلي الربا ، وأما الشبهة الضعيفة والمسماة بشبهة الشبهة فلا يثبت بها الربا - كما قلنا - ولا يكون الشخص قد ارتكب حراما.
- ٥ - أن شبهة الربا لها نفس الأثر المترتب للربا علي عقد البيع ؛ لأن حقيقة الربا كما هي مفسدة للعقد فشبهة الربا مفسدة له أيضا وبناء علي ذلك فإن البيع المشتمل علي الشبهة القوية يكون باطلا عند الجمهور وفاسدا عند الحنفية ، فإذا ردت الزيادة المشتبه فيها بالربا صح العقد وإلا لا ، وهذا هو ما انتهينا إلي ترجيحه والأخذ به.

٦ - أن بيع العينة فيه شبهة الربا فهو في حقيقته يعتبر قرضاً مستترا في صورة البيع ، ولذلك رجحنا القول بتحريمه لما فيه من الحيلة علي الربا والمكر والخديعة.

٧ - أن التورق لا يجوز شرعا إذا كان البائع والمشتري يعلمان بحاجة المتورق إلي المال وبأن لجوءه إلي الشراء بهذه الوسيلة من باب الحيلة علي الربا ؛ لأن المعنى الذي لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها كما قال ابن تيمية.

٨ - أن محلل الربا الذي يدخل بين البائع والمشتري وبييع السلعة إلي البائع الأول أشد إثما من الذي يبيع بالعينة ، ولذلك فإنه يزجر ويؤدب علي فعله ، وهذه العقوبة تعتبر عملا ضروريا لا مناص منها وذلك قطعا لدابر الربا والمرابين والمحللين.

٩ - أن الحكمة من وراء تحريم بيعتين في بيعة هو عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشئ الواحد بثمنين مما يكون فيه شبهة الربا.

١٠ - أن البيع بالتقسيط لا يعد من قبيل البيعتين في بيعه وليس فيه شبهة الربا ؛ لأن الزيادة في مقابلة المبيع ، وهى ليست ربوية ، لأنها بين مختلفين السلعة والنقد ، بخلاف الزيادة في الدين فإنها تكون بين نقدين متماثلين مع زيادة لأجل الأجل.

١١ - أن الوضعية للتعجيل تجوز في الديون الناشئة عن عقد البيع وأساس ذلك كما مر أن الزيادة في البيع جازت للتأجيل فكذلك تجوز الوضعية للتعجيل إذ لا فرق.

١٢ - أن الوضعية للتعجيل لا تجوز في الديون الناشئة عن عقد القرض ، لأن القرض يجب فيه رد المثل فإذا عجل له وأسقط باقي الدين خرج عن موجب العقد.

١٣ - أن قيام البائع بخصم جزء من الثمن في مقابلة تعجيل الدفع جائز شرعا فهو علاقة بين متبايعين فقط ، فإذا دخل بينهما ثالث " المصروف وعجل للدائن قيمة الورقة التجارية مخصوما منها مبلغا من المال لم تجز ، لأنها حينئذ تعد قرضا بفائدة ، والقرض بالفائدة زيادة ربوية محرمة.

١٤ - أن البيع بشرط السلف فيه شبهة لا ربا ؛ لأن المقرض ينتفع علي قرضه بنقص الثمن أو زيادته وذلك عين الربا ، ويصح البيع - بناء علي ما رجحناه - ويبطل الشرط فقط.

١٥ - أن بيع الوفاء فيه شبهة الربا حيث أنه يعتبر قرضا موثقا برهن ، وتتحقق هذه الشبهة في منافع المرهون التي يحصل عليها المشتري "المرتهن".

وبعد ألم يأن للذين أمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ، ويتركوا المعاملات التي فيها الربا وشائبته قبل أن يأتي يوم لا يبيع فيه ولا خلال! وإلى هنا ينتهي البحث بعون الله تعالى وتوفيقه ، وإنني لأرجو الله أن يقبل مني هذا الجهد المتواضع في خدمة الفقه الإسلامي ، وأن يسدد خطانا علي طريق العلم إنه سميع مجيب.

دكتور/ جمال محمد يوسف

مراجع البحث

أولاً : القرآن الكريم وعلموه :

- ١ - أحكام القرآن لابن العربي ط دار الفكر.
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن الكريم للإمام القرطبي المتوفي سنة ٧٧٤ هـ — ط دار الحديث القاهرة.

- ٣ - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي ط دار الغد العربي.

ثانياً : كتب الأحاديث النبوية الشريفة :

- ١ - الترغيب والترهيب للمنذري دار الحديث.
- ٢ - سبل السلام شرح بلوغ المرام للعلامة الصنعاني المتوفي ١١٨٢ هـ — ط دار الحديث.
- ٣ - سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفي سنة ٢٧٥ هـ مطبعة دار إحياء السنة النبوية.
- ٤ - سنن الترمذي (الجامع الصحيح) : للإمام أبي عيسى محمد ابن عيسى الترمذي المتوفي سنة ٢٧٩ هـ ط دار الفكر.
- ٥ - سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفي سنة ٣٠٣ هـ — بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، ط دار الحديث.
- ٦ - سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفي سنة ٢٧٠ هـ ط دار الريان للتراث.
- ٧ - السنن الكبرى : للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفي سنة ٤٥٨ هـ ط دار الريان للتراث.

- ٨ - سنن الءارقطنى : تألىف الإمام الكبىر على بن عمر الءارقطنى المءوفى سنة ٣٥٨ هـ مطبعة عالم الكتب ببوراء لبنان.
- ٩ - صحىب مسلم : للإمام مسلم بن الءجاج بن مسلم النىسابورى بشرى النوى مطبعة دار الءبء.
- ١٠ - عارضة الأءوذى بشرى صحىب الترمذى : للإمام الءافظ ابن العربى المالكى دار الكتب العلمىة ببوراء لبنان.
- ١١ - عون المعبوء شرح سنن أبى ءاوء : ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزىع.
- ١٢ - فءء البارى شرح صحىب البخارى : للإمام الءافظ أءمء بن على بن ءبوء العسقلانى.
- ١٣ - المسند : للإمام أءمء بن ءنبلى ط دار المعارف.
- ١٤ - المسءءرك على الصءىءىن : للءاكم النىسابورى المءوفى سنة ٤٠٥ هـ ط دار المعرفة ببوراء لبنان.
- ١٥ - مءمع الزواءء ومنبع الفواءء : لابن ءبوء الءىشمى ط .
- ١٦ - معالم السنن : للءطابى ط دار الءبء.
- ١٧ - الموطأ : للإمام مالك بن أنس ط دار إءبء الكتب العربىة فىصل عىسى البابى الءلبى.
- ١٨ - نبىل الأوطار شرح منقى الأخبار من أءاءب سىء الأخبءار : للإمام الشوكبانى المءوفى ١٢٥٠ هـ ط دار الءبء.

ثالثاً : كتب اللغة :

- ١ - لسان العرب :للعالمل الجليل جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصارى المتوفى سنة ٧١١ هـ ط دار المعارف.
- ٢ - مختار الصحاح : تأليف محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ مكتبة لبنان.
- ٣ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير : للرافعى تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد بن على المقرئ الفبومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ المكتبة العصرية صيدا بيروت.
- ٤ - المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم.
- ٥ - المعجم الوسيط : ط دار المعارف.
- ٦ - النهاية : لابن الأثير الناشر المكتبة الإسلامية.

رابعاً : كتب أصول الفقه :

- ١ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : للإمام محمد بن محمد الشوكانى مطبعة مصطفى البابى الحلبي.
- ٢ - أصول الفقه : للشيخ محمد أبو زهرة ط دار الفكر العربى.
- ٣ - كشف الأسرار : عن أصول فخر الإسلام البزدوى تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ مطبعة دار الكتاب العربى بيروت لبنان.
- ٤ - الموافقات فى أصول الشريعة الإسلامية : لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمى الفرناطى المالكى المشهور بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠ هـ مطبعة محمد على صبيح.

خامساً : كتب الفقه :أولاً : الفقه الحنفي :

١ - الأشباه والنظائر علي مذهب أبي حنيفة النعمان : تأليف الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٢ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لابن نجيم ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء المتوفي سنة ٥٨٧ هـ مطبعة دار الفكر.

٤ - البناية في شرح الهداية : لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ط دار الفكر.

٥ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق : تأليف فخر الدين عثمان ابن علي الزيلعي المتوفي سنة ٧٤٣ هـ دار المعرفة بيروت لبنان.

٦ - حاشية رد المختار علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار : للشيخ المحقق محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين المتوفي سنة ١٢٥٢ هـ مطبعة دار الفكر.

٧ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار : لمحمد علاء الدين الحصكفي المتوفي سنة ١٠٨٨ هـ مطبوع مع حاشية ابن عابدين.

٨ - شرح فتح القدير : تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفي سنة ٦٨١ هـ ط دار الفكر.

٩ - العناية علي الهداية : للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرّي المتوفي سنة ٧٨٦ هـ - مطبوع مع شرح فتح القدير.

١٠ - كنز الدقائق : تأليف عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي مطبوع مع تبیین الحقائق.

١١ - المبسوط : لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن سهل السرخسي المتوفي سنة ٤٨٣ هـ - ط دار المعرفة بيروت لبنان.

١٢ - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : تأليف الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

١٣ - الهداية في شرح بداية المبتدي : لبرهان الدين أبي الحسن علي ابن أبي بكر بن عبد الجليل الراشدني الميرغيناني مطبوع مع شرح فتح القدير.

ثانياً : الفقه المالكي :

١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد : للإمام القاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ط دار الفكر.

٢ - البهجة في شرح التحفة : تأليف أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي ط مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية ٣٧٠ ذ ١٩٥١ هـ - م.

٣ - حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير : للشيخ محمد عرفة الدسوقي ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

٤ - الشرح الكبير : لأبي البركات سيدي أحمد الدردير بهامش حاشية الدسوقي.

٥ - شرح العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي علي مختصر خليل : ط دار الفكر.

٦ - قوانبن الأحكام الشرعية : لمحمد بن أحمد بن جزى ط دار الكتاب العربى ببيروت لبنان.

٧ - المدونة الكبر : للإمام مالك بن أنس ط دار الفكر العربى.

٨ - المنقى شرح الموطأ : لأبى الوليد الباجى ط دار الفكر العربى.

٩ - مواهب الجليل بشرح مختصر خليل : تأليف إمام المالكية فى عصره أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربى المعروف بالحطاب - ط دار الفكر.

ثالثاً : الفقه الشافعى :

١ - الأم : للإمام محمد بن إدريس الشافعى ط.

٢ - تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب : لأبى يحيى زكريا الأنصارى وحاشية الشرقاوى عليه ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٣ - تكملة المجموع شرح المذهب : تأليف محمد نجيب المطيعى مطبعة الإمام بمصر الناشر زكريا على يوسف.

٤ - الحاوى الكبير وهو شرح مختصر المزنى : تأليف أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى ط دار الكتب العلمية بيروت.

٥ - حاشية القليوبى وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى : مطبعة فيصل عيسى البابى الحلبي.

٦ - روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام أبى زكريا النووي ط دار الفكر.

٧ - شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين : مطبوع بهامش قليوبى وعميرة.

٨ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : تأليف محمد الشربيني
الخطيب مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٩ - المذهب في فقه الإمام الشافعي : تأليف الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف
الفيروز آبادي الشيرازي مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٠ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : تأليف شمس الدين محمد بن أبي
العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

رابعاً : الفقه الحنبلي :

١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين : تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن
أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ط دار الكتب العلمية بيروت.

٢ - الإقناع : تأليف شيخ الإسلام أبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي
المقدسي مطبوع مع شرحه كشاف القناع.

٣ - الروض المربع بشرح زاد المستقنع : تأليف الإمام منصور ابن إدريس
البهوتي مطبعة المكتبة الثقافية بيروت لبنان.

٤ - الشرح الكبير علي متن المقنع : تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أبي الفرج
عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي مطبوع مع المغني ط
دار الغد العربي.

٥ - شرح منتهي الإرادات المسمي دقائق أولي النهي بشرح المنتهي : للعلامة
منصور بن إدريس البهوتي.

٦ - كشاف القناع عن متن الإقناع : تأليف منصور بن إدريس البهوتي ط دار
الفكر.

٧ - مجموع الفتاوى : لابن تيمية جمع محمد بن عبد الرحمن بن قاسم -
الرياض بدون ناشر ١٣٩٨ هـ.

٨ - المغني : تأليف الشيخ الإمام العلامة موفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن
أحمد بن محمد بن قدامة ط دار الغد العربي.

خامساً : الفقه الظاهري :

١ - المحلي بالآثار : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم مطبعة دار
الفكر.

سادساً : الفقه الزيدي :

١ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : تأليف الإمام المجتهد أحمد
بن يحيى بن المرتضى مطبعة دار الحكمة اليمنية صنعاء.

٢ - الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير : للعلامة شرف الدين الحسين
بن أحمد بن الحسين الصنعاني مطبعة دار الجيل بيروت لبنان.

٣ - السيل الجرار المتدفق علي حدائق الأزهار : لشيخ الإسلام محمد بن علي
الشوكاني ط وزارة الأوقاف.

سابعاً : الفقه الإمامي :

١ - المختصر النافع في فقه الإمامية : للشيخ أبي القاسم نجم الدين جعفر بن
الحسن الحلبي - طبعة وزارة الأوقاف الطبعة الثانية.

ثامناً : الفقه الإباضي :

١ - شرح كتاب النيل وشفاء العليل : تأليف الإمام العلامة محمد بن يوسف
أطفيش مكتبة الإرشاد جدة.

المراجع الفقهية الحديثة :

- ١ - الأعمال المصرفية والإسلام : مصطفى الهمشري.
- ٢ - الإمام زيد : لأبي زهرة - ط دار الفكر العربي القاهرة.
- ٣ - بيع التقسيط تحليلي فقهي واقتصادي : دكتور / رفيق يونس المصري - ط دار القلم دمشق.
- ٤ - الجامع في أصول الربا : دكتور / رفيق يونس المصري - ط دار القلم دمشق.
- ٥ - سوق الأوراق المالية : دكتور / عطية فياض - ط دار النشر للجامعات القاهرة.
- ٦ - الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية : دكتور / محمود عبدالكريم أحمد - ط درر النفائس.
- ٧ - شرح مجلة الأحكام العدلية : لسليم رستم باز اللبناني - دار إحياء التراث العربي.
- ٨ - المعاملات المالية المعاصرة : دكتور / علي السالوسي - ط دار الاعتصام.
- ٩ - المعاملات المالية المعاصرة : دكتور / محمد عثمان شبيب - ط دار النفائس.

المراجع القانونية :

- ١ - الأوراق المالية : دكتور / سمح القليوبي - الناشر دار النهضة العربية.
- ٢ - عمليات البنوك من الوجهة القانونية : دكتور / علي جمال الدين عوض - ط دار النهضة العربية.
- ٣ - عقد البيع والمقايضة : دكتور / توفيق حسن فرج - مؤسسة الثقافة الجامعية

١٩٧٩م.

- ٤ - القانون التجاري " الأوراق التجارية " : دكتور / مصطفى كمال طه - ط
مؤسسة الثقافة الجامعية.
- ٥ - مقدمة في عمليات البنوك : دكتور / محمد زكي شافعي ط دار النهضة
العربية.

فهرس الموضوعات

رقم الصحيفة	الموضوع
١١٠١	مقدمة
	الفصل الأول
١١٠٤	الشبهة ، وحكمها ، وأنواعها وأثرها على عقد البيع
١١٠٥	المبحث الأول : تعريف شبهة الربا
١١٠٦	المطلب الأول : تعريف الربا
١١١١	المطلب الثاني : تعريف الشبهة
١١١٣	المبحث الثاني : حكم الربا وشبهته
١١١٣	المطلب الأول : حكم الربا
١١١٨	المطلب الثاني : حكم شبهة الربا
١١٢٠	المبحث الثالث : أنواع الربا والشبهة
١١٢٠	المطلب الأول : أنواع الربا
١١٣٣	المطلب الثاني : أنواع شبهة الربا
١١٣٨	المبحث الرابع : مراتب الشبهات وأثرها على عقد البيع
	الفصل الثاني
١١٤٢	أهم البيوع التي فيها شائبة الربا
١١٤٣	المبحث الأول : بيع العينة
١١٥٤	المبحث الثاني : بيعتان في بيعه

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١١٦٤	المبحث الثالث : الوضعية للتعجيل
١١٦٤	المطلب الأول : حكم الوضعية للتعجيل
	المطلب الثاني : الوضعية للتعجيل بين خصم تعجيل
١١٧٠	الدفع وخصم الأوراق التجارية
١١٧٨	المبحث الرابع : البيع بشرط السلف ، واسترداد المبيع عند رد الثمن
١١٧٨	المطلب الأول : البيع بشرط السلف
١١٨١	المطلب الثاني : البيع بشرط استرداد المبيع عند رد الثمن " بيع الوفاء "
١١٨٤	خاتمة البحث
١١٨٧	مراجع البحث
١١٩٧	فهرس موضوعات البحث